

الواقع المصرى وصناعة العنف

د. رءوف عباس

هناك مقولات شائعة عن عزوف الشعب المصرى عن العنف وكرهيته لإراقه الدماء، أرجعها البعض إلى طبيعة المسالمة التى ينتم بها المصرى ، وتنسب به الشعوب التى تعيش فى مجتمعات زراعية. ولما كان المجتمع المصرى أقدم المجتمعات الزراعية فى العالم ، فقد ذهب بعض الباحثين فى تفسير ذلك مذاهب مغرقة فى القول بأن المصرى يتحمل من المظالم ما فوق طاقة البشر، ولما يثور على أوضاعه التعسفة، إلتماسا لعون من السماء يرفع عنه الضيم، ويخلصه من الظلم. وقد يجد هؤلاء سندا لدعواهم من التراث الشعبى المصرى، وخاصة الأمثال العامية، مثل: "إصبر على الجار السوء، لا يرحل لا تيجيله غارة"، و "الميه ما تجريش فى العالى" و"يا بخت من بات مظلوم ومابتش ظالم" إلى غير ذلك من أمثال تدل على الخنوع والإستسلام والرضاء بالواقع على علته، وعدم الطموح إلى تغييره.

ورغم أن تحمل المصريين للظلم وصبرهم عليه حقيقة تاريخية لا مرأ فيها، إلا أن ذلك الصبر لم يكن أبدا بلا حدود؛ فهناك حدود للطاقة على التحمل تنفذ عندما يتحول الأمل فى الخلاص من الواقع التعس إلى سراب، عندئذ لا يبقى فى قوس صبر الشعب منزع للسهام، فيهب الشعب عن بكرة أبيه هبات تلقائية، تتخذ طابع العنف، وتلحق الدمار برموز الظلم والإستبداد .

وقراءة تاريخ مصر منذ أقدم العصور تزودنا بالأدلة الناصعة على إنتفاض الشعب المصرى عندما يتبدد الأمل فى الخلاص من واقعة الأليم، وعدم قبوله للضيم، وتكيله بالمستبدين والظالمين على الصعيدين الإجتماعى والسياسى.

ولعل أحداث الثورة الإجتماعية التى شهدتها مصر أواخر أيام الأسرة السادسة فى عهد الدولة القديمة (عام 2280 قبل الميلاد) خير دليل على عدم إستكانة المصريين للظلم، ولجؤهم إلى العنف، "فانقلبت البلاد إلى عصابات، ولم يعد الناس يحرثون حقولهم، وأضرب الناس عن دفع الضرائب، وهجموا على مخازن الحكومة ونهبوها ، وأعدوا على مقابر الملوك الآلهة فنهبوا ما فيها، وبعثوا أشلاءهم، وصب الشعب إنتقامه على الأغنياء، فنهبوا القصور وحرقوها ... وصب الناس نعمتهم على أطفال الأغنياء فصاروا يقذفون بهم الجدران حتى رجال الأمن أصبحوا فى مقدمة الناهبين" وهكذا ثار الفلاح الصابر المطيع عندما وجد الظلم قد إزداد ، وأن الأغنياء قد سلبوه كل شئ ثار ثورته الجامحة، فلم يبق على شئ، ولم يفرق بين معبد لإله أو ديوان لحكومة، أو مخزن للدولة، أو مدفن لفرعون مقدس.

وتاريخ مصر الإسلامية حافل بالإنتفاضات الشعبية التى لم تخل من العنف والدمار، والتى وجهت ضد مظالم السلطة، وبلغ عددها ثلاث إنتفاضات كبيرة فى الدلتا والصعيد على مدى نحو ربع القرن فى مطلع القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى). وبلغت ذروتها فى الأزمت الإقتصادية والمجاعات على طول العهد الإسلامى، ولم يقل العنف فيها عما حدث فى العصر الفرعونى.

كل تلك القرائن التاريخية تقدم دليلاً على عدم قبول الشعب المصرى للضيم، وعدم قبوله بالظلم والمهانة والذل، وتدحض الربط بين نمط الإنتاج الإقتصادى والسلوك الجمعى للشعب، مثل الربط بين البيئة الزراعية والمسالمة والخنوع، غير أن ذلك لا يعنى أن المصريين ميالون بطبعهم للعنف وسفك الدماء، فالعنف فى سلوكهم إستثناء تدفعهم إليه ظروف معينة أفرزها الواقع التاريخى.

ويعيننا هنا أن نرصد العلاقة الجدلية بين الواقع التاريخى المصرى فى العصر الحديث والعنف، من حيث دور الواقع التاريخى فى صناعة العنف، فى محاولة لتفسير هذه الظاهرة ووضعها فى إطارها التاريخى ، وصولاً لفهم طبيعتها فى المرحلة الراهنة.

بناء مصر الحديثة:

شهدت مصر عملية بناء الدولة الحديثة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى عهد محمد على الذى أدخل تعديلاً جذرياً على البنية الأساسية للبلاد، وعلى مؤسساتها الإجتماعية على مدى ما يزيد قليلاً على الأربعين عاماً، قام خلالها بتحديث الإقتصاد المصرى بما ترتب عليه من تغييرات إجتماعية، وأعاد تنظيم مؤسسات الحكم، وأقام نظاماً تعليمياً حديثاً، وأنشأ جيشاً حديثاً على النسق الغربى، إلى غير ذلك من تطورات تفاوتت من حيث الإتساع والعمق، ولكنها أسفرت فى نهاية الأمر عن إرساء دعائم المجتمع المصرى الحديث، بغض النظر عما أحاط بالتجربة من سلبات أثرت على مردودها الإجتماعى، وعلى صلاحية الدعائم التى قامت عليها، نتيجة إرتباطها بالمشروع السياسى لمحمد على الذى كان يهدف إلى بناء دولة عربية حديثة مستقلة قاعدتها مصر.

ذلك التطور الذى شهدته مصر فى عهد محمد على كان يمثل تجربة تنمية تعتمد على الإمكانيات الذاتية لمصر، فرغم ضخامة المشروعات الإنمائية التى تمت فى إطار تلك التجربة، قامت على أكتاف مصر وحدها، بإستثمارات مصرية

خالصة، قدم فيها المصريون -مرغمين- ثمرة كدهم وجهدهم وعرفهم، ولم يكن هناك مجال لأى إستثمارات أجنبية، فلم تعقد مصر قروضاً لتمويل مشروعاتها الإنمائية أو السياسية، وبذلك لم تتح لرأس المال الأجنبي الفرصة للتسلل إلى مصر بما يتبعه من نفوذ سياسى. وطوال ما يزيد على الأربعين عاما كان القرار السياسى قرارا مصرى يعبر عن مصالح مصر وحدها ولم يكن نتاجا لصغوط خارجية.

ولعل ذلك يفسر الشراسة التى ضربت بها القوى الإمبريالية التجربة المصرية فى تسوية 1840 - 1841 الشهيرة، مما تضمنته من إلزام محمد على وخلفائه بتطبيق المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول، وكان من شأن تطبيقها فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية، وإتاحة الفرصة للدول الإمبريالية للتعامل المباشر مع المنتجين فى السوق المصرية. وكان معنى ذلك ضرب تجربة التنمية المصرية بالإعتماد على الذات عن طريق كف يد الدولة عن إدارة الإقتصاد الوطنى، وتقليص موارد الدولة المالية لتقتصر على الضرائب وحدها، بدلا من أن كانت تستأثر بفائض الإنتاج الإقتصادى كله ومعنى ذلك تصفية الدور الذى تلعبه الدولة فى عملية التنمية، وإجهاض تجربة التحديث المستقلة التى بدأت تتشكل فى عهد محمد على.

ولما كانت مصر قد خضت فى ذلك العهد- خطوات واسعة فى طريق ربط السوق المصرية بالسوق العالمى من خلال التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن، فإن ضرب تجربة الصناعة الحديثة فى مصر التى كانت تستهلك جانبا لا بأس به من هذه المحاصيل باعتبارها مواد أولية، جعل الإقتصاد المصرى مهياً للعب دور أساسى كمورد للمحاصيل النقدية للسوق العالمية، بقدر مالعبت السوق المصرية دورا ملحوظا فى جذب رؤوس الأموال لأجنبية للإستثمار فى مصر.

فبغيا ب دور الدولة كممول أساسى للإنتاج الزراعى، مع عدم وجود بديل مصرى يتمثل فى طبقة من الممولين المصريين لقيام محمد على بتصفية كبار التجار فى مرحلة تمهيد الطريق لسيطرة الدولة على الإقتصاد وتوجيهه، أدى إختفاء دور الدولة كممول إلى وجود فراغ كبير فى السوق المصرية، جاءت رؤوس الأموال الأجنبية لتملأه، إما فى صورة إستثمارات مباشرة، أو فى شكل قروض للدولة تعينها على إستكمال مشروعات البنية الأساسية التى تيسر سبيل ربط السوق المصرية بالسوق الرأسمالية العالمية (كالرى والنقل والخدمات)، أو فى صورة مشروعات إستراتيجية تخدم المصالح الإمبريالية بالدرجة الأولى (مثل مشروع قناة السويس، ومشروع السكك الحديدية)، وقدمت الإمتيازات الأجنبية والنظام القضائى القنصلى ثم المحاكم المختلطة المظلة القانونية التى تحمى رأس المال الأجنبى فى حركته فى السوق المصرية.

وهكذا شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر نصب شبك التبعية حول مصر، التى أدت فى نهاية الأمر- إلى تحويل مصر إلى وحدة متخصصة فى إنتاج المواد الأولية (وخاصة القطن) لخدمة السوق الرأسمالية الأوربية، وكان من الطبيعى أن يتوج هذا التحول بالتدخل السياسى الأجنبى بحجة حماية المصالح الأجنبية فى مصر، الذى بلغ ذروته بالإحتلال البريطانى عام 1882.

وفى ظل الإحتلال البريطانى تم إحكام روابط التبعية الإقتصادية بجعل مصر وحدة متخصصة فى إنتاج القطن لخدمة الصناعة البريطانية، وأجهضت كل المحاولات التى قام بها بعض المصريين لإقامة صناعة وطنية، وبلغت التبعية ذروتها بربط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى عام 1914، وبذلك كان الإقتصاد المصرى أشبه ما يكون بالبقرة التى ترعى على أرض مصر، وتمتد ضروعها إلى ماوراء البحر المتوسط لتحلب فى أوربا، فقد كان هناك ضخ منتظم لفائض الإنتاج الإقتصادى المصرى إلى بنوك أوربا فى صورة فوائد القروض، وعائدات إستثمار رؤوس الأموال لأجنبية المستثمرة فى مصر.

وكانت أبرز نتيجة لهذه التبعية إنعكاس أزمات العالم الرأسمالى على الإقتصاد المصرى، فعانت مصر من أزمة 1907، كما عانت مصر من الكساد العالمى الكبير (1929 - 1932). هذا فضلا عن توظيف الإقتصاد المصرى لخدمة بريطانيا وحلفائها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية مما عرض البلاد لأزمات إقتصادية كان لها إنعكاسها على الأوضاع الإجتماعية والسياسية، فيما بين الحربين العالميتين.

وهيأت تلك الأزمات الإقتصادية المناخ الملائم لظهور إتجاهات العنف السياسى الذى غذته مشاعر اليأس والإحباط الناجمة عن تلك الأزمات الإقتصادية، فضلا عن سياسة القمع التى واجهت بها سلطات الإحتلال البريطانى الحركة الوطنية حتى العشرينات ومحاولات الملك الإستبداد بالسلطة فى ظل دستور 1923.

الأزمات الإقتصادية:

كانت أزمة عام 1907 من أخطر الأزمات الإقتصادية التى تعرضت لها مصر نتيجة تبعيةها للسوق الرأسمالية العالمية، وقد سبقتها فترة تضخم إمتدت ست سنوات منذ مطلع القرن العشرين، تدفقت خلالها رؤوس الأموال الأجنبية على مصر عندما لاح فى الأفق إستقرار الإحتلال البريطانى فى مصر بعد توقيع الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عام 1904، وإتجهت هذه الأموال إلى المجال العقارى وإلى السلع الإستهلاكية، ولم يكن هناك توازن بين كمية النقد المتداول وبين الإنتاج المتاح، وزادت قيمة البنكنوت المصدر على الزيادة فى الإنتاج، وحقق كبار الملاك الزراعيين دخولا كبيرة نتجية إرتفاع أسعار القطن بنسبة 30% تقريبا فى السنوات السابقة على الأزمة، فانكبوا على شراء المزيد من الأرض الزراعية

والإقبال على السلع الاستهلاكية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية إرتفاعا كبيرا لا يتناسب مع قدراتها الإنتاجية، وزيادة حجم النقد المتداول حفزت من قوته الشرائية وأدت إلى إرتفاع الأسعار. عندئذ بدأت نذر الأزمة في إبريل 1907 بالهبوط في سوق الأوراق المالية وإقبال الأثرياء على سحب ودائعهم من البنوك الأجنبية وشراء الذهب.

وإنعكست الأزمة سلبيا على الحركة التجارية في البلاد وعلى صغار الملاك الزراعيين الذين تعرضوا لفقد ملكياتهم بسبب عجزهم عن الوفاء بديونهم، وأغلقت بعض المشروعات الاقتصادية في قطاعي الصناعة والخدمات أبوابها أو خفضت من نشاطها، مما أدى إلى تعرض العمال للبطالة وإنقاص الأجور رغم إرتفاع الأسعار بنسبة 180% عما كانت عليه عام 1900. كذلك قللت الحكومة من فرص التوظيف أمام المتعلمين من المصريين رغم إحتفاظها بالمئات من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون مرتبات كبيرة، مما كان له إنعكاساته الإجتماعية والسياسية على نحو ما سنرى.

أما الأزمة الثانية فحدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام 1918، فقد أدى نشوب الحرب إلى توقف مشروعات الري، لذلك لم تتغير المساحة المنزرعة ومساحة المحصول خلال الحرب، ولكن حدث تغير في نسب المحاصيل، فنقصت نسبة محصول القطن إلى ثلثي ما كانت عليه عند بداية الحرب تقريبا، بينما زادت محاصيل الغلال لسد حاجة البلاد والقوات التي تدفقت عليها من المستعمرات البريطانية.

وكانت ظروف الحرب ملائمة تماما لتدخل بريطانيا في جميع جوانب الحياة الاقتصادية، فسخرت قوى مصر الاقتصادية لخدمة الجيش الإنجليزي خلال الحرب، وأدت إلى إحتدام التضخم النقدي، مما أدى إلى إرتفاع تكاليف المعيشة بنسبة 212% قياسا بما كانت عليه عند بداية الحرب، وتم ربط الجنيه المصري بالجنية الإسترليني، فتولى البنك الأهلي المصري (الذي كان إنجليزيا) إصدار أوراق النقد بضمان سندات الخزنة البريطانية لتغطية نفقات القوات البريطانية، وبذلك تحملت مصر تلك النفقات التي أصبحت دينا على الخزنة البريطانية.

ورغم تطور الصناعة المصرية خلال الحرب إستفادة من ظروف الحماية الطبيعية وتوقف الواردات الأجنبية، بما ترتب على ذلك من زيادة حجم الطبقة العاملة المصرية، فإن توقف معظم المشروعات الصناعية بعد الحرب عرض العمال المصريين لأزمة بطالة خانقة.

أضف إلى ذلك ما ترتب على تجنيد نحو المليون وربع المليون من الفلاحين المصريين لخدمة القوات البريطانية وحلفائها، من فرق العمال والجمالة للقيام بالأعمال المعاونة لتلك القوات من شق الطرق، ومد الخطوط الحديدية، وحفر الخنادق، والنقل والإستيلاء على الدواب، مما كان له أثره في إختمار السخط بين صفوف الفلاحين المصريين .

وأسفرت الحرب عن سوء توزيع الثروة المنقولة، إذ أن الإنفاق الكبير المتواصل لجيوش الحلفاء في مصر كان يمثل ثروات مفاجئة هبطت على بعض الأفراد القلائل، إستثمروا جانبا منها في شراء الأطنان الزراعية مما أدى إلى زيادة أسعار الأراضي، كما إستثمروا جانبا آخر في المشروعات الاقتصادية التي أنشئت بعد الحرب وخاصة تلك التي أقامها بنك مصر.

وكان لتلك التطورات دورها في تحريك عوامل السخط الإجتماعي بين العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى الذين إكتفوا بنار الغلاء الناجم عن الحرب، فضلا عن البطالة، مما أكسب حوادث ثورة 1919 طابع العنف على نحو ما سنرى.

أما ثالث الأزمات الاقتصادية وأخطرها على الإطلاق فكان الكساد العالمي الكبير (1929 - 1932)، وهي من أخطر الأزمات التي واجهها العالم الرأسمالي، والتي إنعكست على مصر بحكم روابط التبعية التي ربطت الإقتصاد المصري بالإقتصاد الرأسمالي العالمي.

ففي نوفمبر 1929 إشتدت وطأة الأزمة في مصر، وانخفضت أسعار القطن إنخفاضا كبيرا، ودخلت الحكومة مشتريه في سوق القطن لإنقاذ كبار المزارعين وعجزت الحكومة عن إتباع سياسة التوسع النقدي لتنشيط الإقتصاد بسبب عدم وجود بنك مركزي مصري، وخروج البنك الأهلي المصري عن دائرة نفوذ الحكومة، فإتبع البنك سياسة إنكماشية مما كان له إنعكاسه على حركة السوق في مصر التي أصابها الشلل. وما لبثت الحكومة أن عدلت عن سياسة التدخل فتركت أسعار القطن تحدد حسب الطلب العالمي وإستعاضت عن ذلك بالتوسع في إنتاج القطن لتعويض الإنخفاض العالمي للأسعار.

ولما كان الجنيه المصري مرتبطا بالإسترليني، فقد تأثر بإنخفاض الجنية الإسترليني بنسبة 30%، فتهورت قيمة العملة المصرية بنفس النسبة، وإقتصرت الواردات المصرية على كتلة الإسترليني. وكان لذلك كله إنعكاسه على حركة الأجور والأسعار خلال سنوات الأزمة.

ومرة أخرى تعرض صغار المزارعين لفقد ملكياتهم الزراعية لعجزهم عن سداد الديون للمرابيين، مما عرض الريف المصري لقلقل إجتماعية فضلا عن توسع الشركات في الاستغناء عن العمال وإنقاص أجور من إحتفظت بهم منهم، ومعاونة المتعلمين للبطالة بسبب سياسة الإنكماش التي صاحبت الأزمة.

أما الأزمة الرابعة فجاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد إنتعش الإقتصاد المصرى خلال الحرب وخاصة في مجال الصناعة والتجارة، فلم تؤد ظروف الحرب إلى نقص الواردات فحسب، بل أدت ظروف وجود حوالى 25% من قوات الحلفاء المحاربة في مصر إلى ازدياد الطلب على المنتجات الصناعية مما هيا الفرصة لقيام العديد من المشروعات الصناعية فضلا عن ورش الصيانة والمصانع الحربية التابعة للقوات البريطانية، وساعد "مركز تموين الشرق الأوسط" (وهو هيئة للتخطيط الإقتصادي أقامها الحلفاء) بعض الصناعات ودعمها، فازدهر العديد من الصناعات وعرفت السلع المصرية طريقها إلى بلاد الشرق الأوسط، وحققت الرأسمالية المصرية الأرباح الطائلة سواء في الصناعة أو الزراعة، كما أتاحت فرص العمل أمام الطبقة العاملة والفلاحين المعدمين النازحين إلى المدن طلبا للرزق.

ولكن هذا الإزدهار كان مرتبطا بظروف الحرب، وهى ظروف إستثنائية سرعان ما تزول بنهاية الحرب، وهو ماحدث بالفعل، فأغلقت العديد من المصانع الصغيرة أبوابها، خاصة ما ارتبط منها بالمجهود الحربى للحلفاء، بينما عانت المشروعات الكبيرة من المنافسة الأجنبية بعد الحرب، مما جعلها تخفض من طاقتها الإنتاجية. وهكذا أسفرت الحرب عن أزمة بطالة خطيرة عانى منها العمال في وقت إرتفعت فيه تكاليف المعيشة إلى ثلاثة أضعاف ماكانت عليه قبل الحرب، وأدى وجود جيش العاطلين إلى إنخفاض مستوى الأجور برغم الإرتفاع المطرد في الأسعار.

وبرز التناقض الإجتماعى بشكل واضح بعد الحرب، إذ إستأثر كبار الملاك الزراعيين والرأسمالين بـ 61% من الدخل القومى على شكل إيجارات وأرباح وفوائد، بينما كان متوسط أجر العامل الزراعى في العام لايزيد عن أربعة عشر جنيها عام 1950. ودعم جيش العاطلين آلاف المتعلمين الذين لم تتح لهم فرصة التوظيف بالحكومة والشركات خلال الحرب أوبعدها، وإضطروا للقبول بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم فزاد إحساسهم بالظلم الإجتماعى، وكان لذلك كله أثره الفعال في الحركة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، فإتسمت بإلتحام صفوف المتعلمين والعمال، وبرزت قيادة جديدة للحركة السياسية ممثلة في "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" عام 1946. ولكن روح اليأس والقنوط جعلت الحركة تنسم بالعنف على نحو ما سنرى.

إنتفاضات القرن التاسع عشر

ران الركود على الحياة السياسية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فترة حكم محمد على التي شهدت بناء الدولة الحديثة على نحو مارأينا. ضربت الدولة بإجراءات التحديث الكثير من المؤسسات الإجتماعية القائمة، فأضعفت طوائف الحرف دون أن تقوم بتصفيتها، ودخلت طرفا في مجتمع القرية الذى كان مغلقا على نفسه من قبل، ففككت روابطه، وحركت شبابه من الأرض إلى الخدمة في الجيش الحديث، أو العمل في المصانع الجديدة. أصبح المصريون مسئولين أمام الدولة عن أعمالهم وسلوكهم كأفراد، بعد أن كانت السلطة تتعامل معهم في العصر العثماني كجماعات، ولكن الدولة لم تعن بتوعيتهم لما تريد، أو تعيبتهم معنويا لتحقيقه، فهم ينتزعون من الأرض للخدمة العسكرية، بدعوى الجهاد، ومن ثم عرف الجيش بـ "الجهادية"، دون أن يفهموا طبيعة هذا الجهاد، ومدى ضرورته، وجدوى تلك الحروب التي يخوضونها. لقد تعاملت معهم الدولة كأدوات تخدم أغراضها، ولم تتعامل معهم كبشر، ومن هنا كانت مواقف الجماهير السلبية من نظام محمد على، رغم خطورة المشروع السياسى الذى تبناه، ومن هنا - أيضا - كانت مقاومة الجماهير السلبية لسلطته.

وترجع تلك المقاومة السلبية إلى غياب الوعي السياسى، والقدرة على التنظيم، وإلى غياب القيادة الشعبية القادرة على تحريك الجماهير بعد أن صفى محمد على القيادات الشعبية التقليدية التي أتقنت أساليب الحشد الجماهيرى، والتي نصبتة واليا على مصر.

وإتخذت المقاومة السلبية أشكالا مختلفة، كالإهمال المتعمد في تنفيذ التعليمات الخاصة برزراعة الأرض، وترك الأرض للبوارج طالما كان عائد الإنتاج الزراعى يذهب فى معظمه - إلى الدولة، أو حتى الفرار من القرى تخلصا من إلتزاماتهم الإنتاجية والضريبية. وكذلك الهرب من المصانع التي جندوا للخدمة فيها قسرا، حتى إضطرت الحكومة إلى إلزام شيوخ القرى بكفالة عمال المصانع، والزامهم بإحضارهم في حالة الهرب.

ورغم أن الجيش الحديث والخدمة فيه، كان أول إنصهار للمصريين في بوتقة الوطنية، وأول مصدر للشعور بالإنتماء إلى الوطن، وإحساس الجندى المصرى بقدراته وقوته، ورغم بسالة الجيش المصرى الحديث في المعارك التي خاضها على مدى الشرق الأوسط كله، إلا أن بقاء الجنود في الخدمة العسكرية دون تحديد لمدة زمنية معينة حتى كان البعض يقضى سنوات عمره كلها في خدمة الجيش، فضلا عن غياب الوعي بقيمة الأعمال العسكرية التي يقوم بها الجيش، جعل الفلاح المصرى يحاول التهرب من الجندية بإتلاف بعض أعضائه حتى يصبح في نظر الدولة غير لائق للخدمة العسكرية، وإزاء إنتشار هذه الظاهرة، إضطر محمد على إلى تشكيل فرقة عسكرية للقيام بالأعمال المعاونة للمجهود الحربى، من أصحاب العاهات حتى يؤكد للناس ألا سبيل هناك للتخلص من الخدمة العسكرية، فيكفون عن إلتحاق العاهات بأنفسهم تهربا من الخدمة العسكرية. غير أن المقاومة السلبية لم تستمر طويلا، وخاصة أن الدولة لاحقت الفلاحين بمطابها الضريبية إلى حد عجزهم عن سدادها ولم تترك لهم من عائد عملهم إلا ما يقل عن الوفاء بحاجاتهم الأساسية، وشهدت مصر عددا من إنتفاضات الفلاحين طوال عهد محمد على إتخذت طابع العنف، مثل إنتفاضة الصعيد عام 1812 التي واجهتها السلطة بإحراق القرى النائرة وذبح سكانها، وإنتفاضة فلاحى المنوفية عام 1823 التي أخدمت بنفس الطريقة.

وشهد الصعيد عدة إنتفاضات فى عشريينات القرن التاسع عشر، بلغت إحداهما حد التمرد على السلطة، وطرد موظفى الحكومة من الأقليم، وإقامة نوع من السلطة الشعبية فى قنا والمنطقة من حولها، وإضطرت الدولة لإستخدام الجيش لقمعها، فدار قتال حقيقى بينه وبين ما يقرب من أربعين ألف فلاح بقيادة شخص عرف باسم أحمد المهدي، ولم يهدأ الإقليم إلا بعد تصفيته الإنتفاضة الشعبية وسقوط مئات القتلى من الفلاحين وفرار الناجين منهم إلى الصحراء ليعودوا من جديد عندما نشبت إنتفاضة أخرى إمتدت من إسنا إلى أسوان وإمتدت إلى جرجا، وإستقل أمرها حتى كلفت الحكومة الجيش بقمعها، ولكن القوات التى توجهت إلى المنطقة الثائرة كانت -هذه المرة- من الفلاحين المجندين، فإنضم الجنود إلى الثائرين، وإضطرت الحكومة لتجريد قوات جديدة تركية (عام 1824)، واستمرت المعارك بين الطرفين نحو ستة أسابيع انتهت بهزيمة الفلاحين والتكيل بهم.

ولم تخمد نيران الثورة فى الصعيد، فحدثت هبات محدودة فى مناطق كثيرة كانت تواجه دائما بالقمع وإحراق القرى الثائرة كما حدثت هبات فى مناطق مختلفة من الوجه البحرى كالشرقية ومناطق البرارى شمال الدلتا، وكان ضيق الحال وتقل عبء الضرائب والتجنيد العسكرى والسخرة ومظالم السلطة من بين العوامل التى حركت جماهير الفلاحين ضد الحكومة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وأمام تكرار الإنتفاضات الشعبية فى مواجهة مظالم السلطة أصدر عباس الأول (عام 1849)، قانوناً يشبه قوانين الطورائى، قضى برفض الحصار حول القرى المتمردة، والحكم على من يتزعم التمرد بالسجن المؤبد، والحكم على المشاركين فيه بالسجن ثلاث سنوات، وتضاعف العقوبة فى حالة إستخدام "المتمردين" للأسلحة النارية.

ورغم قسوة ذلك القانون، وبشاعة أساليب القمع التى إتبعتها الحكومة فى مواجهة الفلاحين الثائرين، شهد عصر إسماعيل عددا من الإنتفاضات، كانت أخطرها إنتفاضة جرجا (عام 1865) بزعمارة رجل يدعى أحمد الطيب إستطاع أن يحدد وراءه جماهير الفلاحين فى مواجهة شرسة مع قوات الجيش، التى ألحق الفلاحون بها الهزيمة، وإضطرت الحكومة إلى تجريد قوات عسكرية كبيرة، بقيادة ضابط كبير، إستخدمت المدافع لمواجهة الفلاحين الثائرين وإستطاعت القضاء على حركتهم وقتل الآلاف منهم ومن بينهم زعيم الثائرين.

ومع إشتداد الأزمة المالية، وزيادة الضرائب وتشدد الحياة فى تحصيلها، والقحط الذى أدى إلى المجاعة تعددت إنتفاضات الفلاحين فى طول البلاد وعرضها طوال سبعينات القرن التاسع عشر، فرغم بطش الحكومة بالمشاركين فى تلك الإنتفاضات، كان واقع الجماهير التعس يدفعها إلى الدفاع عن حقها فى الحياة فى مواجهة سلطة غاشمة تحرم المنتجين الحقيقيين من ثمره كدهم، لتتعم به الطبقة الحاكمة من كبار الملاك الزراعيين التى لم تتحمل من أعباء الضرائب إلا قدرا محدودا، بينما وقع على عاتق الفلاحين وحدهم تمويل الخزانة العامة.

ولم يقتصر العنف على جماهير الفلاحين وحدهم، بل إمتد ليشمل ضباط الجيش (من أبناء الفلاحين) الذين ضاقوا ذرعا بالتمييز فى المعاملة داخل الجيش بينهم وبين الضباط الجراكسة، وإعترض فريق منهم على قرار تسريحهم، فكانت المظاهرة الشهيرة التى نظمها إحتجاجا على التدخل الأجنبى فى شئون البلاد والظلم الإجتماعى معا (فبراير 1879)، والتى أجبرت الحكومة على الرجوع عن قرارها.

كانت تلك هى مرة الأولى التى يشق فيها العسكر عصا الطاعة منذ عهد محمد على، وبدأ الضباط المصريون يلعبون دوراً سياسيا فعلا منذ ذلك الحين، حتى إنتقلت إليهم قيادة العمل السياسى، فكانت ثورة 1881 - 1882 التى عرفت بالثورة العرابية.

ولاعجب -إن- أن نجد الجماهير الفلاحية المصرية تتحمس للثورة وتؤيدها، فقد رأت الجماهير فى شخص أحمد عرابى زعيم الثورة "المخلص" الذى يستطيع أن يرفع عن كواهلهم الظلم الإجتماعى الذى عانوا منه سنين طويلة، فإنتفضوا على رموز الظلم الإجتماعى (كبار الملاك) وهاجموا أراضيهم، وطالبوا بتوزيع الأرض على الفلاحين، ولم يدخلوا على الثورة بالدعم المادى، بل أقبلوا على التطوع فى صفوف الجيش دفاعا عن الوطن ضد التدخل الأجنبى.

وهكذا كان صبر المصريين على الظلم والإستبداد محدوداً، ورغم غياب الوعى السياسى لديهم، إلا أن وعيهم الغريزى بضرورة الوقوف فى وجه الظلم جعل حركتهم التلقائية تنسم بالعنف والقوة فى مواجهة قوى الظلم والطغيان. وبعد الإحتلال البريطانى إرتبط العنف السياسى بمشروع الإستقلال الوطنى.

مشروع الإستقلال الوطنى:

كانت التبعية الإقتصادية مقترنة بالتبعية السياسية التى ربطت مصر بعجلة بريطانيا رغم خضوعها نظرياً - للسيادة العثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر 1914، وأصبح المشروع السياسى المهيم على الساحة فى مصر يتمثل فى السعى للتخلص من السيطرة السياسية البريطانية وتحقيق الإستقلال الوطنى.

وهناك طريقان للتخلص من الوجود الأجنبى الذى يدنس التراب الوطنى هما الحرب الشعبية، والتفاوض السلمى. وكان الطريق الأول يقتضى وجود قيادة ثورية شعبية تعبى الجماهير وراءها وتوجه نضالها ضد المستعمر، ومثل هذه القيادة كان لابد من خروجها من بين صفوف الجماهير الكادحة التى إكتوت بنار الهيمنة الأجنبية، التى إمتصت دماءها وسلبتها

ثمرة كدها، وهو يتطلب درجة عالية من الوعي الثورى لدى الجماهير الكادحة، ولكن ظروف مصر الموضوعية لم تفرز مثل هذه القيادة وإنما أفرزت النوع الآخر من القيادة السياسية البورجوازية التي تفضل النضال السلمى وأسلوب التفاوض، وتضع مبدأ "خذ وطالب" نصب أعينها كحكمة سامية قد تساعد على تحقيق الإستقلال الوطنى خطوة خطوة، ولكنها -على أية حال- لا تفقد القيادة البورجوازية مصالحها الذاتية التي لا تستطيع المغامرة بها بالدخول فى صدام مع الوجود الإمبريالى.

وهكذا قدر لمشروع الإستقلال الوطنى فى مصر أن يقع فى أيدى البورجوازية الوطنية التي لا ترضى بالسيطرة الأجنبية وتسعى لتخليص الوطن منها، ولكنها لا ترضى -فى نفس الوقت- أن تضحي بمصالحها فى صدام غير مضمون العواقب قد يخرجها صفر اليدين ويحرمها من وضعها الإجتماعى الممتاز فى المجتمع المصرى.

وإذا كان مصطفى كامل قد أعاد للمصريين الثقة بأنفسهم بعد عقد كامل من التمزق النفسى عقب الإحتلال البريطانى، فراح يحض المصريين على الإعتزاز بمصريتهم، ويدعوهم إلى طرح اليأس جانباً، ويبعث فيهم الأمل فى المستقبل، فإن أسلوبه النضالى كان يرتكز على محاولة الإستفادة من تضارب المصالح بين القوى الإمبريالية وبعضها البعض، يحشد المصريين وراءه، أو يحشد المثقفين منهم (إن شئنا الدقة) الذين يفهمون لغته الخطابية الرصينة، وهم -دون غيرهم- من توجه إليهم بالخطاب السياسى، ولكن عينه على الساحة السياسية فى أوروبا، يستحث فرنسا -بلد الحريات التي كانت تستعبد شعبى تونس والجزائر- أن تنهض لنصرة مصر بلد الحضارة ذات التاريخ العريق. ينتقل بين العواصم الأوربية المختلفة التي يظن أنها تعادى بريطانيا، من باريس إلى فيينا إلى برلين، يلقي الخطب الرنانة على جموع الأديباء والصحفيين والساسة داعياً إلى مطالبة إنجلترا بالخروج من مصر، مقدماً الأدلة القانونية على بطلان الإحتلال، معدداً الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها بالجلء عن مصر إذا ما إنتهت مهمتها المؤقتة التي إدعتها لنفسها عام 1882، ألا وهي تصفية الثورة وإعادة سلطة الخديو، إلى غير ذلك من أسانيد قانونية، فتقابل خطبه بالتصفيق، وتعلق الصحف فى تلك البلاد بما يؤيد المطالب المصرية.

ظن مصطفى كامل أن مشروع الإستقلال الوطنى "قضية قانونية"، تحتاج إلى محام بارع، يقنع قضاة الرأى العالم لأوربي بعدالتها، فيضغط على حكوماته لترغم الإحتلال البريطانى على الخروج من مصر!

لذلك كان وقع الإتفاق الودى (عام 1904) بين بريطانيا وفرنسا الذى سوى خصوماتها الإستعمارية على حساب مصر والمغرب، كان وقع ذلك الإتفاق على مصطفى كامل وقوع الصاعقة، فراح ينعى على فرنسا تخليها عن مبادئها "السامية"! وبدأ يراهن على ألمانيا يستعين بها لنجدة مصر، وغاب عنه أن ألمانيا كانت قد بنت سياستها على تشجيع الأطماع الإستعمارية البريطانية والفرنسية حتى تنعم القارة الأوربية بسلام يساعد الإمبراطورية الألمانية الناشئة على ترسيخ بنائها وبناء قوتها .

وجاء محمد فريد، فريداً بحق بين قادة العمل الوطنى بين أبناء البورجوازية الوطنية، فقد أدرك أن الإستقلال الوطنى لا يتحقق إلا بسواعد المصريين -كل المصريين- وبضالهم الدائب، وبتضحياتهم، وبدأ بنفسه، فضحى بمستقبل وظيفى مرموق وبثروة طائلة ورثها عن أسرته، واتخذ أسلوباً آخر للنضال السياسى يقوم على تعبئة الجماهير المصرية من الفلاحين والعمال وأبناء البورجوازية الصغيرة وراء "الحزب الوطنى" الذى أسسه مصطفى كامل قبيل وفاته.

كان أسلوب محمد فريد فى النضال أول إقتراب من جانب القادة البورجوازيين من الطبقات الشعبية، وأول تقدير لدور الجماهير فى العمل الوطنى، ولكنه لم يرق إلى درجة النضال الثورى المسلح ضد الإحتلال البريطانى، فلم يكن هذا الأمر وارداً عند قيادة الحزب الوطنى، بل ظل النضال سياسياً سلمياً خالصاً، ولكنه أصبح مدعوماً -هذه المرة- بالجماهير المصرية.

وحقق محمد فريد النجاح فى تعبئة الطبقات الشعبية عن طريق تبنيه لمصالحها، فإستفاد من نتائج الأزمة الإقتصادية الأولى (1907) فى تبنى قضية العمال الذين تندت أجورهم، وفقدوا أعمالهم، والذين كانوا يعملون فى ظروف غير إنسانية، فراح يطالب بتحسين أوضاعهم وبإصدار التشريعات التي تحمي حقوقهم، ورعى الحزب الوطنى الحركة النقابية، وعداها درعا للعمل الوطنى، وبصر العمال بحقيقية أن عدوهم (رأس المال الأجنبى) يستند إلى دعم عدو بلادهم (الإحتلال البريطانى)، وأنه لا سبيل للتخلص من واقعهم التعس إلا بالتخلص من الإحتلال لأجنبى .

وبذلك إلتف العمال حول الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد، كما إلتف الفلاحون حوله عندما تبنى قضيتهم، ونظم الحركة التعاونية لتخليص الفلاحين من المرايين الأجانب. وإلتف الطلبة أيضاً حوله ونظم حركتهم من خلال نادى المدارس العليا.

وهكذا لم يعد النضال الوطنى على يد محمد فريد مجرد عبارات خطابية رنانة، وإنما تحول إلى حركة شعبية تنظم المظاهرات وترفع المطالب الوطنية بالجلء، وتطالب بحكم ديمقراطى دستورى، وبتحرير الإقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية، حركة ميدانها مصر، وجنودها العمال والفلاحين والطلبة، تقض مضاجع الإحتلال، وتقيم الدليل على زيف مزاعم الإصلاح التي يبنشق بها، وتحرك الشارع المصرى وراءها.

وهكذا إشتد أوار الحركة الجماهيرية التي وعت تماماً أبعاد السياسة الإستعمارية التي يرفضها الإحتلال على مصر، وإتخذت تلك الحركة طابع المظاهرات السلمية التي نظمتها طلبة المدارس وطلبة الحقوق فى شتاء 1906 واجهته سلطات

الإحتلال بالقمع. ووجدت الحركة الطلابية سنداً لها في إضراب طلبة الأزهر الذين حظوا بتأييد طلبة الحقوق (يناير 1909). وقد إستمر الإضراب وقتاً طويلاً، وإستخدمت الحكومة قوات الشرطة لفضه وإلقاء القبض على 92 طالباً من زعماء الإضراب قدم عشرون طالباً منهم للمحاكمة.

وتحت تأثير الأزمة الإقتصادية (عام 1907) إنضم العمال إلى حركة الرفض لسياسة الإحتلال، فأضرب سائقوا العربات، وعمال الترام، وعمال ميناء بورسعيد، ولم تنجح قوات البوليس في فض تلك الإضرابات. وكان إضراب عمال ترام القاهرة (أكتوبر 1908) من أخطر هذه الإضرابات وإستمر مدة ثلاثة أيام إستخدمت خلالها السلطة أساليب القمع الوحشية، وألقى القبض على 188 عاملاً من المضربين، قدم بعضهم للمحاكمة.

ولتحت صفوف الطلبة والعمال -لأول مرة في تاريخ مصر- في مظاهرات ضخمة إستمرت نحو الأسبوع (مارس - إبريل 1909) لجتاجاً على القوانين المقيدة للحريات، إشتربت في قمعها قوات البوليس المدعمة بجنود الجيش البريطاني، وإخترفت فرقة السوارى صفوف المتظاهرين ودراسات الطلبة والعمال تحت سنايك الخيل. ورغم ذلك إستمرت المظاهرات وزادات عنفاً وتضمينا مما دفع السلطة إلى استخدام قوات المطافى لتفريق المتظاهرين وأطلقت القوات الرصاص لإرهابهم، كما نصب الإنجليز مدفعاً من مدافع الميدان في ساحة عابدين لمواجهة المتظاهرين.

ولاشك أن قيادة الحزب الوطنى للحركة الجماهيرية كانت وراء إكتسابها التنظيم والتماسك والإستمرارية، بفضل رعاية الحزب لنادى المدارس العليا ونقابات العمال وتنظيمه للعمال الحرفيين في نقابة عمال الصناعات اليدوية، وتنبئه لمطالب الجماهير الكادحة والطبقة المتوسطة الصغيرة.

ولأول مرة تجد سلطات الإحتلال نفسها مضطرة لكبح جماح الحركة الوطنية بالاجراءات القمعية بدءاً بقانون الرقابة على المطبوعات الذى سعى لتكليم الصحافة الوطنية، وقانون النفى الإدارى الذى أعطى للسلطات حق نفي "الخطرين على الأمن العام"، وإنتهاء بتأسيس البوليس السياسى (عام 1910) لتعقب الوطنيين والزج بهم فى السجون. ولم يسلم محمد فريد نفسه من ذلك كله فتعرض للسجن، ودفع دفعا للخروج من مصر.

وكان لا بد أن يؤدى هذا العنف "الرسمى" إلى عنف وطنى شعبى "فكان إغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء أول إغتيال سياسى فى تاريخ مصر الحديث، وإتجه شباب الحزب الوطنى إلى العمل السرى، فتشكل العديد من الجمعيات السرية لمتابعة النضال الوطنى تحت الأرض، ونشط "البوليس السياسى" لتعقب تلك الجمعيات التى أرست دعائم العمل الوطنى السرى بعد أن غيبت قيادتها فى منفى أبدى.

وخلت الساحة السياسية لنوع جديد من القيادة البورجوازية قيادة كبار الملاك الزراعيين، "أصحاب المصالح الحقيقية" كما كانوا يطلقون على أنفسهم، كبار منتجى القطن الذين إرتبطت مصالحهم المادية مع السوق البريطانية، الذين نظروا إلى الوجود البريطانى نظرة أخرى، ورأوا فى "إصلاحاته" مبرار لذلك الوجود، فقبلوا به وبالتعامل معه مادام يعمل على تطوير مصر، ورأوا أنه عندما يرى مصر قد تقدمت (بفضله) وأن أهلها أصبحوا مؤهلين لحكم أنفسهم بأنفسهم، فسوف يبادر بالجلء بعدما يجد أن مهمته قد إنتهت، وأن رسالته الحضارية قد أنجزت، ولا بأس من تنظيم علاقة مصر ببريطانيا على أساس تعاقدى فى صورة معاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها الإستراتيجية فى إطار علاقة "صداقة" بين البلدين. فلا عجب إذن- أن نجد الإنجليز يطلقون على هؤلاء اسم "العقلاء" و "المعتدلين".

وبوقوع الحرب العالمية الأولى، وغياب قيادة الحزب الوطنى فى المنفى، وهزيمة تركيا التى بنى الحزب الوطنى نضاله على الإعراف بسيادتها على مصر، وتحالف معها خلال الحرب، خلقت الساحة السياسية تماماً للمعتدلين "العقلاء"، قادة "حزب الأمة" حزب الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية، كبار منتجى القطن، الذين لا يجدون غضاضة فى التعاون مع بريطانيا فى وقت الشدة ... أيام الحرب العالمية الأولى، على أمل أن تقدر بريطانيا لمصر ووقوفها إلى جانبها قتمنحها درجة من درجات الإستقلال لا بد أن ترتقى معها مصر سلم الإستقلال درجة درجة حتى تصل إلى الإستقلال التام .

وكان من الطبيعى أن يفقد الشباب الوطنى الذى تربى فى حجر الحزب الوطنى الثقة فى هذا النوع من الساسة، وأن يلتبس فى العنف الوطنى سبيلاً لتخليص مصر من المتعاونين مع الإستعمار، فكانت محاولات الإغتيال السياسى التى قامت بها بعض الجمعيات الوطنية السرية، بدءاً بمحاولة إغتيال السلطان حسين كامل بالقاهرة ثم بالاسكندرية (عام 1915) ، ومحاولة إغتيال إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف ورجل السلطان (فى نفس العام). وفشلت تلك المحاولات بسبب ضعف التنظيم وغياب الخبرة، وعدم وجود تنسيق بين الجمعيات السرية المتعددة التى كانت تفتقر إلى القيادة الثورية الرشيدة.

ومن المعتدلين "العقلاء"، كان تشكيل "الوفد المصرى" عام 1918، بعد مقابلة 13 نوفمبر الشهيرة، التى شارك فيها ثلاثة من أقطاب حزب الأمة على رأسهم سعد زغول باشا، للسعى للإستقلال التام بالطرق السلمية، وحرص سعد زغول أن يضم للوفد عناصر تمثل الأقباط والحزب الوطنى، وإن ظلت أغلبية الوفد لحزب الأمة.

وأعطى المصريون تأييدهم للوفد على أمل أن ينجح المعتدلون فيما أخفق فيه المتطرفون. فإذا كان النضال الشعبى قبل الحرب الأولى قد عجز عن أن يزحزح بريطانيا عن موقفها، فلعل الباشاوات دعاة التعاون مع الإنجليز يكونوا وجوهاً

مقبولة عند بريطانيا تتفق في نوابها، وتقدر لهم موقفهم، فتقبل التفاوض معهم حول الإستقلال، وخاصة أنهم كانوا على إستعداد لإبرام معاهدة صداقة وتحالف معها تحفظ لبريطانيا مصالحها الإستراتيجية.

تعلقت آمال العمال الذين عانوا البطالة والتشرد وضيق العيش، والفلاحين الذين عانوا من التضخم وفقدان الأرض وسحقهم السلطة ورمتهم في أتون الحرب بعيدا عن الأهل والوطن، والشباب المتعلم الذى فقد الأمل بالمستقبل، تعلقت آمال الجماهير كلها بالوفد، وحملت بغداد مشرق بشمس الحرية تيراً معه آلام الوطن الجريح.

وإذا ببريطانيا تتنكر لأصدقاء الأمس، وتنفي قادة "الوفد" وعلى رأسهم سعد زغول! حتى "المتعدلين" لم يتسع لهم صدر الإنجليز عندما طالبوا بالإستقلال، وسعوا لتحقيقه "بالطرق السلمية".

هنا انفجر بركان الغضب الشعبى فى إنتفاضة كبرى، خرج الفلاحون والعمال والطلبة والموظفين والنساء ربات الخدور، ليصبوا غضبهم على رموز سلطة الإحتلال ورموز الإستقلال الإجتماعى فهوجمت القطارات التى تحمل جنود الإحتلال، وإقتلعت قضبان السكك الحديدية، وهوجمت مراكز الشرطة، وفى نفس الوقت هوجمت قصور كبار الملاك ونهبت، ونظمت المظاهرات العارمة والإضرابات، وإغتيل عدد من جنود الإحتلال. إنقلب الشعب الطيب المسالم إلى أسد جسور يفتك بأعدائه، وتجلي العنف الوطنى فى أروع صورته، وهو ما لم يكن فى حساب أحد، بما فى ذلك سعد زغول نفسه، الذى عبر فى مذكراته عن دهشته البالغة لأبناء ثورة مارس 1919 عندما بلغته فى منفاه، وظنها أخبارا مدسوسة من الإنجليز للأساءة إلى جهود الوفد!

وكانت مواجهة سلطات الإحتلال للثوار بالرصاص وسقوط مئات الضحايا من مختلف فئات الشعب، وقودا يزيد الثورة عنفا وتأججا، ونشطت الجمعيات السرية التى تدبر حوادث إغتيال الساسة المتعاونين مع الإنجليز وكذلك الضباط والجنود الإنجليز، فبلغ عدد القضايا التى قدمت للمحاكم العسكرية بتهمة الإغتيال وتدبير الإغتيال ستون قضية فيما بين عامى 1919 – 1924 .

ولعل ضراوة العنف الوطنى الذى صاحب ثورة 1919 كان وراء إتجاه أغلبية "الوفد المصرى" إلى محاولة التوصل إلى إتفاق مع بريطانيا حول صيغة إستقلال جزئى ذاتى، وإن حملت تلك الصيغة فى جوهرها طابع الحماية، فقد خشى الباشاوات من إندلاع أتون الغضب الشعبى الذى طالهم بقدر ما طال الإنجليز، فنهبت قصور كبار الملاك وأضمرت فيها النار، ومن ثم كان الميل بين أغلبية الوفد إلى مقابلة الإنجليز فى منتصف الطريق والعدول عن التشدد والركون إلى الإعتدال .

وهكذا صدر تصريح 28 فبراير 1922 – الذى وصفه سعد زغول بـ "النكبة الوطنية الكبرى" ليعطى مصر بلبتقلالاً وهما، وشكلت لجنة إدارية لإعداد الدستور وصفها سعد زغول بـ "لجنة الأشقياء"، وإذا بزعيم الأمة يرشح الوفد فى أول إنتخابات تمت على أساس دستور "لجنة الأشقياء" ويتولى الحكم بعد الحصول على الأغلبية فى ظل النظام الذى أرساه تصريح 28 فبراير .

تجسدت آمال الأمة فى سعد زغول فرفعته إلى مرتبة الزعامة، ورأت فيه المخلص للوطن من المعاناة، ولكن هذا التناقص فى المواقف كان له أثره بين صفوف الشباب الذين قدموا التضحيات من أجل إستقلال تام، فاذا به مجرد سراب، ويدلوا دماءهم من أجل مصر، فاذا بحصاد الدماء إستقلال هزيل، وحتى دستور "لجنة الأشقياء" عصف به الملك المستبد أكثر من مرة، والوفد الذى أعطته الأمة تأييدها المطلق شغل بالصرع السياسى وصولاً إلى الحكم، فإذا إعتلاه لبس ثياب الحكام، وإذا نحى عنه رفع شعارات الثورة !

إهتزت قناعات الشباب، ودب اليأس فى قلوبهم، وراحوا يبحثون عن بديل، ولعل ذلك يفسر ظهور جماعة الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة قبل نهاية العشرينات، ونجاحهما فى إجتذاب شباب الطلبة والعمال الذين عجزت زعامة الوفد (رمز ثورة 1919) عن أن تحقق لهم أملهم فى العدل الإجتماعى وأمل وطنهم فى الإستقلال .

وتحول مشروع الإستقلال الوطنى –مرة أخرى– إلى ملف قضية ذات أسانيد قانونية، لم يعد قضائها الرأى العام الأوروبى أو العالمى، وإنما أصبحت قضية ثنائية تبحث على موائد المفاوضات بين ساسة الأحزاب السياسية المصرية وبين ممثلى بريطانيا. وكلما عقدت دورة من دورات المفاوضات، تعلقت الجماهير بالأمل، وجاء التعنت البريطانى فى كل مرة – ليحول الأمل إلى سراب .

ويستبد اليأس بالمصريين، فرغم الإستقلال المزعوم ظل المندوب السامى البريطانى يتمسك بزمام الموقف السياسى فى مصر، يرخى العنان للملك إذا زادت قوة الوفد أو زاد إيقاع حركته، فتكون الإنقلابات الدستورية، وتكون الحكومات الإدارية، ويبلغ الإستبداد بالسلطة مداه. وإذا هددت ممارسات القصر الإستبدادية أمن الإحتلال عندما يبلغ سخط الشعب مداه، أرخى المندوب السامى البريطانى العنان للوفد إلى حين.

ورغم محاولات البورجوازية المصرية بناء قاعدة للإقتصاد الوطنى من خلال "بنك مصر" ، ظلت ترتبط بالمصالح الإقتصادية الأجنبية فى مصر بروابط التبعية، تلعب دور الشريك الأصغر لها، وظلت "غرفة التجارة البريطانية" بالإسكندرية تلعب الدور الأكبر فى توجيه الإقتصاد المصرى بالتعاون مع "البنك الأهلى المصرى" بإدارته الإنجليزية،

حتى دفعت هذه التبعية مصر إلى أتون الأزمة الاقتصادية الثالثة، الكساد العالمي الكبير، بما ترتب عليه من قلاقل إجتماعية وسياسية، أكسبت النصف الأول من الثلاثينات طابع العنف السياسى.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ظلت التناقضات الإجتماعية تتراكم؛ أكثر من ثلث مساحة الأراضى الزراعية فى يد أقلية من كبار الملاك، وملكيات الفلاحين الصغار تتآكل نتيجة وقوعهم فى ربكة الدين، وجيش الفلاحين المعدمين تنتظم فيه كل عام فيالق جديدة، وعمال الصناعة والنقل والخدمات، التى سيطر عليها رأس المال الأجنبى وبعض عناصر البورجوازية الوطنية، يعملون بأجور لا تقيم أودهم، وساعات العمل لا تعرف حدودا فى غيبة التشريع الذى يوفر لهم الحماية، ونقاباتهم غير معترف بها، مطاردة من البوليس السياسى، والشباب المتعلم يدفع دفعا إلى هامش المجتمع يعانى من البطالة والضياع.

ورغم ذلك كله غابت الأزمة الإجتماعية عن برامج الأحزاب السياسية المصرية وقياداتها البورجوازية، فلا صوت يعلو على صوت القضية الوطنية، أما ما عداها من مشكلات فتستطيع الإنتظار إلى ما بعد الإستقلال، ولكن تجسيد الأزمة الإجتماعية كان أمرا مستحيلا، فهى تستفحل عاما بعد عام، وجاء كساد الثلاثينات ليزيدها إحتماما، وليفجر حركة العمال والشباب؛ إضرابات العمال لمساندة مطالبهم الاقتصادية المشروعة، محاولات البورجوازية إحتواء الحركة النقابية الصاعدة من ناحية، وتنكيل أجهزة الأمن بها وبقاداتها من ناحية أخرى. الطلاب يفقدون الثقة با لزعامات السياسة التقليدية وتجذبهم الحركات ذات التوجهات الفاشية؛ مصر الفتاة التى نظمت فرق القمصان الخضراء، فدفعتم الوفد (الذى خشى فقدان تأييد الشباب) إلى تنظيم فرق القمصان الزرقاء... حوادث العنف وقاتل الشوراع بين التنظيمين، عودة محاولات الإغتيال السياسى لتضرب خبط عشواء.. مرة فى إتحاد إسماعيل صدقى باشا. وأخرى فى إتحاد مصطفى النحاس باشا. كان ذلك كله يعكس فقدان الثقة فى قيادة العمل السياسى، بقدر ما يعكس التمزق النفسى الذى عانى منه شباب الثلاثينات.

كل ذلك يحدث والأحزاب السياسية البورجوازية مشغولة بصراعاتها، ويشجع ذلك بريطانيا على العودة لسياسة التهديد السافر، ويصرح وزير خارجيتها تصريحه الخطير بشأن الدستور المصرى فيفضح أكذوبة الإستقلال المزعوم، ويثور بركان الجماهير عام 1935 فى إنتفاضة ألهمت توفيق الحكيم عمله الرائع "عودة الروح"، العنف السياسى يتوجه نحو الإنجليز، ونحو المصالح الاقتصادية الأجنبية، ويسقط الشهداء فى مظاهرات عارمة راحت تطالب الساسة بالكف عن الخلافات والإحتن وتكوين "الجبهة الوطنية".

وهيأت هذه الإنتفاضة الوطنية المناخ لإعادة فتح ملف القضية الوطنية على مائدة مفاوضات 1936، ودفعت الظروف الدولية بريطانيا إلى التوصل مع وفد التفاوض المصرى برئاسة مصطفى النحاس باشا إلى إبرام معاهدة 1936، معاهدة "الشرف والإستقلال" على حد تعبير النحاس نفسه، التى إستبدلت بالإحتلال صيغة التحالف، وأعطت للحليفة (بريطانيا) حقوقا واسعة سرعان ما أثبتت التجربة العملية - عندما وقعت الحرب العالمية الثانية- أنها الإحتلال بعينه، وأنها غيببت الشرف والإستقلال معا !

قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع أعداء الحليفة، ووضعت ممتلكات رعاياهم تحت الحراسة، وأعلنت الأحكام العرفية وسخرت مرافقها كلها لخدمة المجهود الحربى، بل وتولت الإنفاق على قوات الحليفة من الخزينة المصرية فتولى البنك الأهلى إصدار أوراق النقد مقابل سندات الخزنة البريطانية ليتراكم على بريطانيا دين بلغ نحو 420 مليون جنيه عرف باسم "قضية الأرصدة الإسترلينية"، وتعرضت المدن المصرية للقصف والدمار مع تقدم الألمان نحو حدود مصر الغربية، وفكر الإنجليز فى إغراق الدلتا بالمياه لإعاقة تقدم الألمان، وتدخلوا فى إختيار من يتولى تشكيل الوزارة (حدث 4 فبراير) وهددوا الملك بالخلع عن العرش فى حالة الرفض.. إلى غير ذلك من ممارسات تركت جروحا غائرة فى الكرامة الوطنية، وهيأت المناخ للعنف الوطنى، فنشطت الجمعيات السرية من العسكريين والمدنيين لإغتيال جنود وضباط الإحتلال، وإغتيال أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء (قبيل إعلان دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا) على يد أحد أعضاء مصر الفتاة، ونفذت نفس المنظمة الفاشية محاولة إغتيال للنحاس باءت بالفشل شارك فيها الضابط "أنور السادات". وهكذا حدث خلط مرة أخرى- للأوراق، وتصادع العنف الوطنى يصاحبه -هذه المرة- العمل الإرهابى الموجه ضد قيادات سياسة لها ماضيها الوطنى، رغم ما شاب أذائها السياسى من سلبيات.

أقامت الحرب العالمية الثانية -إن- البرهان على أن معاهدة 1936 لم تجلب لمصر إستقلا حقيقيا، وأن الإستقلال الوطنى لازال بعيد المنال. وإقتنعت الجماهير التى سحقتها الظروف الاقتصادية التى صاحبت الحرب أن القيادة البورجوازية التقليدية عاجزة عن تحقيق الأمانى الوطنية، فبرزت قيادة جماهيرية جديدة من العمال والطلبة ضمت مختلف التيارات الأيديولوجية على الساحة المصرية: الماركسيين، والطلبة الوفدية، وبعض ممثلى الأحزاب السياسية الأخرى، وهى قيادة أفرزتها الحركة الجماهيرية لتتخذ شكل جبهة وطنية قادت النضال الوطنى عام 1946، الذى إتخذ طابع العنف الوطنى الموجه ضد الإنجليز، وضد الظلم الإجتماعى الذى أبرزته الحرب الثانية، وضد إستبداد صدقى باشا، فأخلتظت مظاهرات الطلبة والعمال المطالبة "بالجلاء التام أو الموت الزؤام" باضرابات عمال شبرا الخيمة المطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه. إختلطت قضية الإستقلال الوطنى بقضية العدل الإجتماعى وسقط الشهداء برصاص الإنجليز والسلطة الغاشمية دفاعا عنهما.

وإذا كانت قيادة "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" للعمل الوطنى عام 1946 لم تدم إلا أسابيع قليلة بسبب طبيعتها الجبهوية، ولفشلها فى بناء تنظيم سياسى بين صفوف الجماهير، فإنها أوجدت فرزا سياسيا بين القوى التقدمية والبرالية الوطنية،

والقوى ذات التوجهات الفاشية والدينية، فقد شكلت لجنة أخرى بتشجيع من حكومة صدقي باشا ضمت الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وبعض الجماعات السياسية الصغيرة، تسمت بإسم "اللجنة القومية للطلبة والعمال"، كان الهدف منها شق الصف الوطنى، وضرب اللجنة الوطنية، ولم يكن الضرب مجازاً بل كان حقيقية واقعة، فقد واجهت اللجنة القومية العناصر التقدمية فى اللجنة الوطنية بالعصى والمدى لصالح الحكومة الرجعية.

على أن حركة الجماهير الشعبية التى كانت تسبق دائما حركة قادة الأحزاب البورجوازية وتدفعها دفعا، أعادت فتح ملف "القضية الوطنية" -من جديد- على مائدة المفاوضات، ولكن الجماهير لم ترضى بالجلء التام بديلا، ففشل مشروع معاهدة صدقي-بيفين، ولجأت مصر إلى مجلس الأمن فردها خائبة، ثم عاد الوفد إلى الحكم (عام 1950) ليدخل فى مفاوضات جديدة تعثرت أمام تعنت الإنجليز، فلم يجد مصطفى النحاس باشا مفر من إلغاء معاهدة 1936 من طرف واحد، وعندما أحس بسعى الملك إلى إحراج الحكومة تمهيدا لطردها من الحكم اضطرت حكومة الوفد إلى إعلان الكفاح المسلح فى منطقة القناة لظنطارا.

وهكذا وجدت القيادة السياسية البورجوازية، ذات التاريخ الطويل فى النضال السلمى عن طريق التفاوض، وجدت نفسها متورطة فى أسلوب نضال لايتفق مع مصالحها، فالكفاح المسلح يعنى إمتلاك الجماهير الشعبية زمام المبادرة، ويعنى ضرورة أن يكون لها دور فى صنع القرار، ويعنى مغامرة البورجوازية المصرية بمصالحها الحيوية مغامرة غير محسوبة، وجاء حريق القاهرة (26 يناير 1952) لينقذ البورجوازية الوطنية من هذا المأزق، ويحفض حركة الكفاح المسلح.

ومهما كانت الأيدي التى دبرت حريق القاهرة، فإن مشاركة العناصر الشعبية فى أحداث ذلك اليوم المشؤم، والأهداف التى تعرضت للحريق تعبير عن عمق الأزمة السياسية والاجتماعية التى عانى منها المصريون منذ الإحتلال، فقد إتجه الهجوم إلى الشركات الأجنبية وأندية الأجانب وأماكن اللهو وغيرها من رموز التغريب والسيطرة الأجنبية .

وبقيام ثورة 23 يوليو 1952، تغيرت ملامح الساحة السياسية التى كانت مرتعا للإنجليز من قبل، فاخفى الملك، وغابت الأحزاب السياسية التقليدية، وأصبحت هناك حكومة وطنية تستند إلى تأييد شعبى جارف، كما أن مصالح الغرب فى المنطقة كانت تتطلب صداقة مصر وتسعى لضمها فى النظام الدفاعى عن الشرق لأوسط، فإنتهى الأمر بتوقيع إتفاقية الجلء عام 1954، ليتحقق بذلك مشروع الإستقلال الوطنى الذى أصبح حقيقة واقعة بالجلء الفعلى عام 1956، وتحلل مصر من قيود إتفاقية الجلء نتيجة العدوان الثلاثى.

المشروع النهضوى لثورة يوليو:

كانت الأزمة السياسية والاجتماعية -إن- محتدمة فى مصر منذ ما قبل الإحتلال البريطانى، تفاوتت حدتها من حقبة إلى أخرى، حتى بلغت ذروتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكلما زادت حدتها تهبأ المناخ الملائم للعنف السياسى الذى كان يغذيه دائما فشل مشروع الإستقلال الوطنى، وعجز القيادة السياسية البورجوازية عن إدراة الصراع ضد قوى الهيمنة الأجنبية، وعجزها عن رفع ضغوط التبعية عن الإقتصاد المصرى. كذلك كانت الأزمة بشقها الإجتماعى تغذى العنف السياسى، فقد زادت حدة التناقضات الإجتماعية بين الأقلية الضئيلة التى تملك أدوات الإنتاج والجماهير العريضة التى تعاني أدواء ذلك العصر: الفقر والجهل والمرض. وعبثا حاولت النخبة الواعية من البورجوازية الوطنية أن تلتفت الأنظار إلى خطورة بقاء التناقضات على حالها دون التخفيف من حدتها من خلال المشروعات الإصلاحية كالدعوة إلى تحديد الملكية أو رعاية الفلاح صحيا وإجتماعى، أو إصدار تشريعات العمل، أو غير ذلك من إصلاحات تهدف إلى ستر عورات النظام الإجتماعى القائم. فقد ووجهت تلك الدعوات بالإستتكار والمقاومة من جانب البورجوازية الكبيرة، وإتهم أصحابها ببث المبادئ الهدامة. ومرد ذلك إلى أن البورجوازية المصرية تمتعت بوعى طبقى غريزى، ولكن غاب عنها الوعى الإجتماعى، فلم تلق بالا إلى ما قد يؤدى إليه غياب السياسات الإجتماعية من زلزلة دعائم الإستقرار الإجتماعى ومن التمهيد لثورة إجتماعية لا تبقى ولا تذر.

وهكذا غلب اليأس والقنوط على الجماهير المصرية، فراحت تتطلع إلى الخلاص، وتنتظر "المخلص" الذى يحرر التراب الوطنى من السيطرة الأجنبية ويقيم ميزان العدل الإجتماعى. ولم تكن الجماهير قابعة لا تتحرك إنتظارا لذلك المخلص وكانه المهدي المنتظر الذى يملأ الأرض عدلا، ولكنها كانت دائبة الحركة تعبيرا عن إحتجاجها على إمتهان كرامة الوطن وكرامة المواطن، فى صورة حركة شعبية سريعة الإيقاع منذ الأربعينات لعب فيها الطلبة والعمال دورا بارزا، وبدأ الفلاحون أيضا يشاركون فيها بهجماتهم العنيفة على رموز الظلم الإجتماعى فى بهوت وكفور نجم وغيرها من ركائز الملكيات الزراعية الكبيرة.

كانت الحركة الشعبية متأججة، ولكنها تفتقد التنظيم الذى ينسق خطوها، وينظم تحركاتها ، وتفتقد القيادة السياسية التى ترسم أهدافها، وتحدد توجهاتها، وتعبير عنها. فالحركة الشعبية وإن كانت حقيقية ناصعة من حقائق الواقع المصرى منذ الأربعينات، إلا أنها كانت تحت قيادة فصائل سياسية مختلفة التوجهات، متباينة الأهداف، مشتتة الجهود لتحقيق تلك الأهداف، كما كان الجانب الأكبر منها والأكثر فعالية تلقائيا، يمتل تعبيرا عن تراكم السخط الشعبى على القيادات السياسية التقليدية المترهلة، وعلى الظلم الإجتماعى الذى تجاوز كل حد.

وكان العنف السياسي الذي شهدته مصر منذ الأربعينيات: المواجهة مع قوات الإحتلال عام 1946 والكفاح المسلح عام 1951، الإضرابات العالمية، المظاهرات الطلابية، حركات الفلاحين ضد كبار الملاك، كان ذلك العنف بمثابة آلام المخاض التي تبشر بولادة الثورة السياسية والإجتماعية التي تحقّق آمال الجماهير.

وخرجت طليعة الثورة -هذه المرة- من الجيش، على يد تنظيم صغير يضم مالا يزيد على المائة ضابط من مختلف الإتجاهات السياسية الخارجة عن إطار الأحزاب البورجوازية التقليدية، ومن العناصر الوطنية المستقلة. وهكذا نجح العسكريون فيما فشل فيه المدنيون، نجحوا في تشكيل تنظيم سياسي سرى إتخذ صورة "الجبهة الوطنية"، واستطاعوا تقويض دعائم النظام القديم، ليواجهوا تأييدا شعبيا من الجماهير العريضة التي طحنتها الأزمة السياسية الإجتماعية، والتي علقت عليهم آمالا كبيرا، ورأت فيهم "المخلص" المنتظر.

إلتفت الجماهير حول طليعة الثورة رغم أنها كانت وافدة على الساحة السياسية، فلم يكن لها تنظيم سياسي خاص يعمل بين صفوف الجماهير ويعينهم وراءها، وذلك رغم الصبغة الإصلاحية للمبادئ الخمسة الشهيرة التي أعلنتها الطليعة الثورية والتي لم تكن تتضمن تغيير النظام السياسي تغييرا جذريا. وإنتهت الأحزاب القديمة دون أن تجد من الجماهير تمسكا بها (بما في ذلك الوفد)، أو يتعاطف الناس مع سياستها الذين حوكموا أمام محكمة الثورة.

وبقدر ما أبدت الجماهير الإرتياح للإجراءات العنيفة التي إتخذها النظام الجديد ضد كبار الملاك الذين قاوموا الإصلاح الزراعي بالقوة (عدلى لمولم)، إستاءت الجماهير من المحاكمات غير العادلة التي تعرض لها عمال كفر الدور (إعدام خميس والبقرى)، ومن إجراءات القمع التي بُدِعَت ضد الإخوان المسلمين والشيوعيين، ولكن هذا الإستياء لم يتمخض عنه معارضة جماهيرية للنظام الثوري الجديد الذى مالبت أن كسب تأييد الجماهير المطلق خلال عدوان 1956.

فعلى الصعيد مشروع الإستقلال الوطنى، دارت الجولة الأخيرة من المفاوضات بين بريطانيا والنظام الثوري الجديد، وعندما قطعت المفاوضات بضعة شهور، عاد الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس من جديد، فتبين الإنجليز أنهم يواجهون نوعا جديدا من الساسة والسياسة، وأن ظهر المفاوضات المصري يستند -هذه المرة- إلى قوة الشعب، وليس إلى مناورات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم أو القصر الطامع في الإنفراد بالسلطة. ورغم أن بريطانيا وضعت الخطط العسكرية عندئذ لإحتلال الإسكندرية والقاهرة وإسقاط النظام الجديد (وهي الخطة التي تطورت فيما بعد لتتخذ شكل العدوان الثلاثي عام 1956)، إلا أنه أصبح واضحا أن فرض الوجود البريطاني بالقوة سوف يواجه مقاومة شعبية عارمة تجعل الإحتفاظ بقاعدة عسكرية في مصر مغامرة مقدر لها الفشل، وتفتد الغرب تأييد مصر لمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت الوساطة الأمريكية التي ساعدت على التوصل إلى إتفاقية الجلاء عام 1954. وتحقق الجلاء بالفعل عام 1956، وجاء العدوان الثلاثي ليعطى مصر فرصة التخلص من قيود إتفاقية الجلاء، وبذلك تحقق الإستقلال الوطنى بالفعل.

وعلى الصعيد السياسي، أنهت الثورة حكم أسرة محمد على، وأعلنت الجمهورية، وصدر الدستور المؤقت، وقامت محاولة بناء أول تنظيم سياسي للثورة ليملا الفراغ السياسي الناجم عن حل الأحزاب السياسية. كل ذلك تم خلال السنوات الثلاث التي صاحبت تحقيق الإستقلال الوطنى الذى لم يكن يعنى جلاء الإنجليز عن مصر فحسب، بل كان يعنى إستقلال القرار السياسى المصرى لأول مرة فى التاريخ الحديث، فأصبحت أمور مصر تقرر فى القاهرة وليس فى لندن أو غيرها من العواصم الأوروبية.

واستكمل الإستقلال الوطنى أهم أركانه بالتخلص من التبعية الإقتصادية للرأسمالية العالمية، فعقدت إتفاقية خاصة بالأرصدة الإستراتيجية حررت النقد المصرى من التبعية، وأقيم جهازان للإنتاج والخدمات، وفرضت الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية والبلجيكية التي كانت تمثل الجانب الأكبر من الشركات المالية والتجارية والصناعية العاملة فى مصر، ثم أعقب ذلك صدور قرارات التأمير (عام 1957). وبذلك أصبح الإقتصاد المصرى يخضع لتوجيه حكومة مصرية وطنية لأول مرة منذ تسوية 1840، ومنذ عصر محمد على.

كانت حكومة الثورة تهدف إلى تهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لنمو رأسمالية وطنية مصرية، ووقعت فى خطأ تاريخى عندما ظنت أن هناك فرق بين رأس المال المستثمر فى الصناعة والتجارة والأعمال المالية، والملكيات الزراعية الكبيرة، فقد كانت الرأسمالية المصرية تقف على قدمين إحداهما الإستثمار فى الأرض الزراعية، والأخرى الإستثمار فى قطاع الصناعة والأعمال التجارية والمالية، وهو ما لم يدركه رجال الثورة عندئذ، وكان الظن أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضخ رءوس الأموال إلى قطاع الصناعة والأعمال. غير أن الرأسمالية المصرية التي فقدت موقع قدمها فى الأرض الزراعية، فقدت الثقة فى النظام الجديد، وخشيت أن يصيبها فى قطاع الأعمال ما أصابها فى قطاع الزراعة، فأحجمت عن مساندة النظام الجديد، وتوجيه أموالها إلى خطة التنمية، فلم تجد الثورة مفرًا من تأميم البنوك والشركات لتقيم قطاعا عاما يخدم خطة التنمية، وتتيح للدولة المجال لإقامة صناعة وطنية حديثة، وتمويل مشروعات الخدمات.

وتوج نضال العمال المصريين من أجل إصدار تشريعات العمل الذى قدموا من أجله التضحيات والشهداء، بصور قانون العمل الموحد (عام 1959)، وأقيمت الجمعيات التعاونية الزراعية لتوفر للفلاح مصدر إئتمان يحظى برعاية الدولة، ثم جاءت "القرارات الإشتراكية" عام 1961 لتحل جانبا كبيرا من التناقضات الإجتماعية، تقرب -نسبيا- الفوارق بين الطبقات الإجتماعية، ولتعتد العمال والفلاحين نصف مقاعد الهيئة التشريعية على الأقل، ولتضمن تمثيل العمال فى

الإدارة، وعدل قانون الإصلاح الزراعي ليوسع قاعدة الملكيات الزراعية. ومهما وجه من نقد إلى تطبيق تلك القرارات، فقد تغير وجه المجتمع المصري بصورة واضحة، وقلت حدة التناقضات الاجتماعية، فأصبح العمل والتعليم حقا مكفولا للمواطن تلتزم به الدولة، بالإضافة إلى العلاج الطبي والتأمين الإجتماعي، وغير ذلك من الخدمات التي أصبحت حقوقاً ثابتة يكفلها القانون وليست منحا تعطى وتمنح وفق هوى الحاكم.

ورغم ما وجه من نقد إلى نظام الحزب الواحد الذي أخذت به الثورة ، وعجزها عن إرساء دعائم نظام ديمقراطي حقيقي يسمح للقوى الاجتماعية الضخمة التي إستفادت من الثورة بالمشاركة في صنع القرار، إلا أنها تمتعت بتأييد الجماهير في كل المعارك التي خاضتها؛ معركة الأحلاف، وتاميم قناة السويس، وتحقيق أول وحدة عربية، وإقامة حركة عدم الإنحياز، وبناء السد العالي، وإقامة صرح الصناعة المصرية، ودعم حركات التحرر الوطني في العالمين العربي والأفريقي، وغيرها من المعارك الأخرى.

هذا التأييد الجماهيري الذي خطبت به الثورة يرجع إلى تعبيرها الصادق عن آمال المصريين في التحرر الوطني والعدل الإجتماعي، وسعيها الدائب لتحويل تلك الآمال إلى حقائق واقعة. أضف إلى ذلك معاداتها للصهيونية والإمبريالية العالمية باعتبارها وجهان لنفس الظاهرة العدوانية، والتزامها القومي العربي بالقضية الفلسطينية وتحقيق هدف التحرر والوحدة العربية، فضلا عن الدور البارز الذي لعبته مصر في العالم الثالث.

لم يكن المصريون أسرى جاذبية الزعيم جمال عبد الناصر التي جعلتهم يفقدون الوعي —على حد زعم توفيق الحكيم— وينشون لسماع خطبه الرنانة كما ينشون لأغاني أم كلثوم —على حد زعم باحث أجنبي— ولكن الثورة التي تزعها عبد الناصر قدمت مشروعا نهضويا متكاملًا ، حدد الأهداف، ورسم السبل لتحقيقها، وقطع شوطا لا بأس به على طريق تحقيقها، فأعطاهم المصريون تأييدهم بلا تحفظ. كانت آفاق المستقبل واضحة المعالم وليست مجرد سراب، وكان العمل من أجل ذلك المستقبل حقيقة ملموسة فلم تبخل الجماهير على الثورة بالتأييد، رغم إنحسار دائرة الديمقراطية وسطوة أجهزة الأمن، وتغييب الإخوان المسلمين والشيعيين في المعتقلات، فقد نسيت الجماهير أو تناست تلك السلبات لأنها كانت أقل حجما من الإنجازات الملموسة. وترجم ذلك في غياب العنف السياسي على مدى ثلاثة عشر عاما —على أقل تقدير— فيما بين 1954 و 1967.

كان وقع هزيمة 1967 أليما على الجماهير التي —رغم تأييدها للثورة— لم تجد من يعيها سياسا من خلال تنظيم سياسي شعبي حقيقي، وإذا كانت قد تمسكت بعبد الناصر —رغم الهزيمة— فأصرت على بقائه في موقعه بحركة شعبية تلقائية (9 و 10 يونيو)، فإنها كانت تتوقع منه أن يحاسب المسؤولين عن الهزيمة حسابا عسيرا، وأن يصحح المسار ويحرر التراب الوطني من دنس الصهيونية، كانت الجماهير تنتظر دورا فعالا في معركة التحرير، فاذا بها تشعر أنها لا تزال مهمشة، فكان إنفجار بركان العنف السياسي في صورة المظاهرات العارمة للطلبة وعمال حلوان تعبيرا عن التمزق النفسي الذي عانته الجماهير، وعن رغبتها في لعب دور أكبر في معركة التحرير.

ورغم السلبات التي شابها أسلوب مواجهة حركة الشباب الإحتجاجية، إلا أن الجماهير المصرية أعطت تأييدها للثورة وعبد الناصر في إعادة بناء القوات المسلحة وفي حرب الإستنزاف، وعكست هذا التأييد فيما أصابها من حزن وذبول عند وفاة الزعيم الذي إرتبط في نظرها بالمشروع النهضوي لثورة يوليو.

وهكذا كان العنف السياسي في مرحلة "بيات" طويلة عندما حققت الثورة التحرر الوطني وخففت من حدة التناقضات الاجتماعية بإقامة عدالة إجتماعية نسبية، وعندما حددت أهدافا عبرت عن آمال الجماهير، وسعت لتحقيق تلك الأهداف، حتى إذا بدأت رياح "الثورة المضادة" تهب على يد أنور السادات، وإختلقت الأوراق، وبدأت مصر تعود إلى دائرة التبعية، إتخذ العنف السياسي أبعاءً جديدةً وخطيرةً .

هزيمة يونيو وصحوة العنف الوطني:

خلت الفترة من 1954 حتى 1967 من مظاهر العنف، ولا يمكن تفسير ذلك بإستئناس الحركة الطلابية والحركة العمالية من خلال سيطرة التنظيم السياسي (الاتحاد الإشتراكي العربي) على إتحادات الطلبة وإخضاعها للسلطة الإدارية، وتعيين أعضائها، ومن خلال إخضاع التنظيم النقابي للسلطة الإدارية وهيمنة الإتحاد الإشتراكي العربي على الإتحاد العام لنقابات العمال، فمهما بلغت درجة التسلط والتحكم فإنها لا تستطيع أن تملك زمام الحركتين الطلابية والعمالية طوال تلك السنوات. ولاشك أن إنجازات ثورة يوليو التي إستفادت منها الطبقة المتوسطة الصغيرة والطبقة العاملة والفلاحين لعبت دورا هاما في تحقيق هذه النتيجة التي تمثلت في غياب العنف السياسي طوال تلك السنوات. كانت النفوس مليئة بالآمال في المستقبل، فمشروعات التنمية تبشر بغد مشرق ، ودور مصر الطبيعي على الساحة العربية والإفريقية وعلى صعيد حركة عدم الإنحياز يحظى بتأييد الجماهير العريضة، كان كل شاب يستطيع أن يحدد مجرى حياته المستقبلية: ماذا يعمل، ومتى يستطيع أن يكون أسرة، وما يريد أن يبلغه من أمل على طريق الحياة. كان هذا الوضوح وراء سنوات الهدوء التي شهدتها مصر فيما بين أزمة مارس 1954 وهزيمة يونيو 1967.

حقا كانت هناك حركات سياسة خارج إطار التنظيم السياسي الرسمي تعمل بين صفوف الطلبة والعمال تحت الأرض كحركات سرية، وخاصة الإخوان المسلمين والتظيمات الشيوعية المختلفة، ولكنها عجزت عن أن تسحب البساط من تحت أقدام النظام، وأن تخرج الأغلبية الصامتة عن حيدتها: فلم يؤد إعتقال الشيوعيين على نطاق واسع مع ليلة رأس السنة

الجديدة عام 1959 إلى ردود أفعال عنيفة من جانب الجماهير، كذلك لم يتعاطف الناس مع الإخوان المسلمين عندما إكشفت السلطة عودتهم إلى تنظيم صفوفهم عام 1965 وقدمتهم للمحاكمة، بقدر ما تعاطفوا معهم عند نكبتهم عام 1954. كانت القاعدة العريضة للجماهير المصرية ترى في إنجازات ثورة يوليو بناءً جديداً لمصر، فأعطتها تأييدها دون تحفظ وكان هذا التأييد المطلق للنظام مسئولاً عن سنوات الهدوء الطويلة فيما بين أزمة مارس 1954 وهزيمة يونيو 1967.

وجاءت الهزيمة لتزلزل المجتمع المصري، وتهدد معه نظرة الجماهير للنظام، فقد كان وقع الهزيمة أليماً عندما أفاقت الجماهير من هول الصدمة وبدأت تحس بحجم الهزيمة، وحمطت محاكمات مجموعة المشير عبد الحكيم عامر الكثير من المفاهيم التي إستقرت في أذهان الناس، فالزعيم الذى أعطته تأييدها ووقفت وراءه فى كل المعارك التى خاصها بدا قليل الحيلة أمام تلك الطغمة العسكرية التى إلتفتت حول المشير، وما أثارته المحاكمات من فضائح سلوكية وفساد لمجموعة المشير، وسوء إدارة للمواجهة العسكرية، خلف جراحاً عميقة فى نفوس الجماهير وأصابها بالإشمئزاز وعدم الثقة فى كل من يحيطون بالزعيم، وعبروا عن ذلك كله بالنكات الساخرة التى كان يتبادلها الناس كعادة المصريين على مر العصور. الشئ الملفت للنظر أن مكانة عبد الناصر نفسه لم تتأثر ولم تهتز، وظل يخطى بشعبية كبيرة، فما ذنبه مادام محاطاً بمجموعة ليست على مستوى المسئولية !!

وهكذا مرت الشهور السبعة فيما بين يونيو 1967 ويناير 1968 فى هدوء، فيما عدا الحركة الشعبية التلقائية التى خرجت تطالب الزعيم جمال عبد الناصر بالبقاء فى موقعه (9 ، 10 يونيو)، غير أن هذا الهدوء جاء نتيجة الصدمة الفاسية، كان هدوء مشوباً بالترقب، صدقت الجماهير أن الهزيمة مجرد "نكسة"، وأن "إزالة العدوان" هدفاً أساسياً، مادامت مصر قد نجحت فى إزالة آثار عدوان 1956 ، فإنها قادرة على إزالة "عدوان" 1967 !!

ولكن المرارة التى تركتها محاكمات مجموعة المشير فى النفوس، جعلت الجماهير تشعر -لأول مرة- أنها بعيدة عن دائرة صنع القرار الذى يمس أدق أمور حياتها وأنها محرومة من حق التعبير عن نفسها، وأنها تسير وراء تنظيم سياسى تحركه حفنة من الإنتهازيين تهون الأمور، وتصور الكارثة بصورة أقل كثيراً من حجمها. ودار الهمس بين الناس حول قضية "الحريات" التى طفت على السطح فجأة، وتحول الهمس شيئاً فشيئاً إلى حديث مرتفع الصوت فى مقالات بعض الكتاب التى سمح بنشرها ضمن مناخ التعبير الذى توفر أثناء محاكمات مجموعة المشير: الدعوة إلى الأخذ بأسلوب الحرب الشعبية وإستلهاهم تجربة فيتنام، الدعوة إلى إقتصاد الحرب، إنتقاد الطبقة الجديدة التى إستفادت من النظام من العسكريين والتكنوقراط وإستطاعت تكوين الثروات باستغلال نفوذها.

وجاءت الأحكام الصادرة فى قضايا التقصير داخل القوات المسلحة، التى عرفت بأحكام الطيران (19 فبراير 1968)، والتى برأت ساحة بعض كبار الضباط ووقعت أحكاماً بالسجن والطرده من الخدمة على البعض الآخر، لتفجر الغضب الشعبى الذى إعتدل فى نفوس الجماهير، فقد عدت تلك الأحكام متواضعة قياساً بحجم الكارثة التى إبتضحت أبعادها أمام الجماهير.

وكان عمال المصانع الحربية بطلوان أول من تحرك إحتجاجاً على تلك الأحكام، فنظموا مظاهرة كبيرة تهتف ضد المقصرين فى القوات المسلحة وتطالب بمحاسبتهم، وكانت المظاهرة تهدف إلى النزول إلى قلب العاصمة، فواجهتها الشرطة بالعنف وإطلاق النار مما أدى إلى إصابة 23 عاملاً بجراح، وإلقاء القبض على بعض العمال.

وسرعان ما بدأ طلاب جامعة القاهرة يتحركون بدورهم، ففعقوا الإجتماعات التى عبروا فيها عن رأيهم فى أحكام الطيران، وأعلنوا إحتجاجهم على ما جرى لعمال حلوان، وعددوا مطالبهم بدءاً من المطالبة برفع يد السلطات الإدارية عن الإتحادات الطلابية، إنتهاءً بالمطالبة بإطلاق الحريات العامة وبالديمقراطية. والملفت للنظر طابع التنظيم الدقيق الذى تميزت به إجتماعات الطلبة، وإختيارهم للجنة من زملائهم نقلت مطالبهم إلى مدير الجامعة ووزير التعليم.

ولعله كان من الممكن إحتواء حركة الطلاب بالإستجابة لبعض مطالبهم، ولكن السلطات بادرت بإعتقال بعض أعضاء اللجنة التى إختارها الطلاب للتعبير عن مطالبهم، مما أدى إلى إنفجار مظاهرات طلبة جامعة القاهرة الذين خرجوا من الحرم الجامعى بإتجاه كوبرى الجامعة، فواجهتهم قوات الأمن بالعنف، وحدثت نفس الشئ مع طلبة كلية الطب عند خروجهم للنظاهرة. وفى نفس الوقت كانت قوات الأمن تشتبك مع طلبة جامعة عين شمس الذين خرجوا فى مظاهرة تقصد وسط المدينة، فى كل الحالات نجح الطلاب فى الوصول إلى الشوارع والميادين الرئيسية وسط المدينة، وظلوا يقاومون قوات الأمن حتى المساء .

كان الطلاب فى مظاهرات (21 فبراير 1968) يعبرون عن ضمير الجماهير المصرية التى إكتفت بالتعاطف معهم دون أن تشارك فى أحداث ذلك اليوم، وتعالق هتافات الطلبة مطالبة بالحريات (عاوزين حكومة حرة .. العيشة بقت مرة)، ومطالبة بتحديد المسئول عن الهزيمة (ياجمال مين المسئول ... أنت واللا الغول)، ويقصدون بذلك اللواء صدقى عوض الغول قائد الفرقة الرابعة مدرعات الذى كان من بين المتهمين فى قضية التقصير فى القوات المسلحة.

وفى رد فعل سريع من جانب الحكومة، فى محاولة لإحتواء الموقف، صدر قرار بإلغاء الأحكام وإحالة قضية التقصير فى القوات المسلحة إلى محكمة عسكرية عليا أخرى، كما تقرر تعطيل الدراسة فى الجامعات والمعاهد العليا، ومنع المظاهرات، وإن كانت قد إستجابت للمطالب الخاصة بإتحادات الطلاب بإصدار لائحة تنظم الإتحادات الطلابية. وجاء

شعار "لاصوت يعلو على صوت المعركة" الذي أطلقه جمال عبد الناصر ليعنى تجسيد المطالب الخاصة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية إلى مابعد التخلص من آثار الهزيمة أو "النكسة".

وجاء صدور "بيان 30 مارس" بعد المظاهرات بما يزيد قليلاً على الشهر ليعبر عن مطالب الجماهير في الصمود الإقتصادي، وتصفية مراكز القوى، وحشد القوى الشعبية من أجل المعركة، وإعادة بناء الإتحاد الإشتراكي عن طريق الإنتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، والعمل على توفير ضمانات الحرية الشخصية في الدستور، والحرص على التجديد المستمر للقيادات السياسية والتفذية ولكن روح "بيان 30 مارس" التي إستمدت من مطالب الجماهير تركت لتموت دون أن تحقق التغيير المطلوب.

وسرعان ماتجددت مظاهرات الطلبة بالمنصورة والإسكندرية في نوفمبر ، وإتخذت طابع العنف الموجه ضمن رموز القمع فهوجمت مديرية الأمن، وإستخدمت الحجارة وزجاجات مولوتوف مقابل رصاص الشرطة، وأسفرت تلك الحوادث عن بعض الخسائر التي لحقت بالملكيات العامة والخاصة.

كان تجدد المظاهرات الطلابية وإتسامها بالعنف يعكس بأس الشاب من جدية الحكومة في التغيير، وأدى أسلوب القمع الذي إستخدم في مواجهتها إلى إتجاه قطاعات من الشاب نحو إلتماس مخرج للأزمة النفسية التي عانوا منها نتيجة فقدهم الثقة في القيادة السياسية، فاتجهوا إلى الدين، وإجتذبت الطرق الصوفية جموعاً كبيرة منهم أصبحوا -فيما بعد- حقلاً خصبا للجماعات الدينية المتطرفة في عهد السادات، بينما إتجه بعض شباب "منظمة الشباب" التي رعاها الإتحاد الإشتراكي قبل هزيمة يونيو إلى الإنضمام إلى بعض المنظمات الشيوعية، وراح هؤلاء وأولئك يعملون تحت الأرض.

ورغم ذلك بقيت القاعدة العريضة من الشباب والعمال تنذرع بالأمل فيما يتم من جهود لإعادة بناء القوات المسلحة، وأعطت النظام تأييدها خلال حرب الإستنزاف وإنخرط شباب الجامعات في صفوف القوات المسلحة، مما أدى إلى رفع مستوى الأداء في حرب أكتوبر 1973.

ثورة للبيع !

أعقب رحيل جمال عبد الناصر تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية رافعا شعار "على طريق عبد الناصر"، وكان مغزى هذا الشعار إستمرار توجهات ثورة يوليو، وبالغ السادات في إظهار وفائه لعبد الناصر فانحنى تحية لتمثال نصفي أقيم لعبد الناصر في قاعة مجلس الشعب، ونقلت عدسات التلفزيون هذا المشهد لملايين المشاهدين، وإستخدم في خطابه السياسي مفردات تؤكد الإلتزام بالتوجهات الإجتماعية والإقليمية والدولية التي إلتزم بها عبد الناصر: القطاع العام ركيزة للتنمية، الحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، التوجه القومي العربي، سياسة عدم الإنحياز، الصداقة مع الدول الإشتراكية مع إعطاء الإتحاد السوفيتي قدراً أكبر من التقدير ... إلى غير ذلك من الملامح العامة لتوجهات الثورة التي إرتبطت بعد الناصر.

وأحست الجماهير المصرية أن هذا الإنتقال للسلطة يعبر عن إستمرارية ثورة يوليو، وتجديد الحلم بمستقبل أفضل يتحقق فيه إسترداد الكرامة الوطنية وتحرير الأراضي العربية المغتصبة، حتى قام السادات بإتقلاب 15 مايو 1971 الذي كسب فيه الجولة الحاسمة في الصراع على السلطة بينه وبين منافسيه من معاوني عبد الناصر. فيما سمي "بثورة التصحيح"، و"تصفية مراكز القوى"، فبدأ يسفر عن سياسته الجديدة شيئاً فشيئاً.

ففي إطار الحملة الإعلامية ضد العناصر التي صفت، أضاء السادات الضوء الأخضر أمام العناصر الموتورة من عبد الناصر، وحملة المباخر من الكتاب الإنتهازيين الذين يسخرون أقلامهم لخدمة كل من يجلس على قمة السلطة ، ليتناولوا بالنقد والتجريح كل ما تم في عهد عبد الناصر من إنجازات؛ فإشتراكية عبد الناصر كانت إشتراكية الفقر والحراسات، وسياسته العربية بنت الفرقة بين العرب، والقطاع العام بؤرة الفساد ولا ينتج شيئاً، والحكم كله كان قائماً على القمع والإرهاب والفساد. وبلغت تلك الحملة الحضيض عندما لاكت سمعة جمال عبد الناصر الشخصية وطغت في ذمته المالية، مما كان له رد فعل عنيف في العالم العربي الذي كان يُدّر لعبد الناصر دوره البارز في حركة التحرر الوطني.

وأصدر السادات دستوراً جديداً عدّ على عجل، ورفع شعارات ديمقراطية معلنا قيام "دولة المؤسسات" ، فألغى الحراسات وأطلق سراح المعتقلين (وخاصة الإخوان المسلمين)، وفي مواجهة الإنتفاضة الطلابية التي قادها اليسار (الناصريون والماركسيون)، إحتضنت الدولة "الجماعات الإسلامية" ووفرت لها الدعم المادي والأمني حتى نمت وترعرعت، وخرجت عن إطار الدور الذي طلب منها أن تلعبه (على نحو ما سنرى).

وبعد حرب أكتوبر 1973، بدأ النظام الجديد يثب على النظام الإقتصادي بهدف إدخال تغييرات على الواقع المصري تفسح الطريق أمام التوجهات الجديدة للنظام الذي طرد الخبراء السوفييت من مصر، وهاجم الإتحاد السوفيتي ليغازل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وأدار الحصاد السياسي لحرب أكتوبر في إتجاه التحالف الإستراتيجي مع أمريكا، فأعلنت سياسة "الإفتتاح الإقتصادي" التي حققت مصالح الرأسمالية الطفيلية من سمسارة وتجار السوق السوداء والمضاربيين وتجار العملة والمهربين على حساب الرأسمالية الوطنية والكادحين من العمال والفلاحين والحرفيين.

ففي عام 1974 صدر 124 قانونا إستهدفت تغيير المسار الإقتصادي والإجتماعي لثورة يوليو 1952، فتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية، ومنح رأس المال الأجنبي إمتيازات واسعة سياسة وإقتصادية ومالية وجمركية، من بينها عدم إلتزامه بخطة الدولة، وحمائته ضد التأميم، وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص في حالة دخوله شريكا في مشروع مع رأس المال الأجنبي، وإعفائه من الإلتزامات المنصوص عليها في قوانين الستينات الخاصة بالملكية والنشاط والإدارة والعمالة والأرباح والنقد الأجنبي. هذا بالإضافة إلى إباحة الإستيراد، والعدول عن التخطيط، وترك السوق لقانون العرض والطلب، والتوسع في إقامة المناطق الحرة ... إلى غير ذلك من قوانين وإجراءات تناقضت تماما مع توجهات ثورة يوليو. بل هاجم السادات في تصريحات علنية سياسة التصنيع التي أخذت بها ثورة يوليو، معلنا ضرورة التركيز على الزراعة والصناعات الغذائية المرتبطة بها، رافعا شعار " ليكسب من يشاء مايشاء طالما يؤدي حق الدولة"، ولكن حق الدولة " ظل ضائعا فيما عرف بمشكلة التهرب الضريبي، فضلا عن الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمتعت بها شركات الإفتاح.

ونج عن هذه السياسة توقف التنمية وسيطرة الرأسمالية الطفيلية على الحياة الإقتصادية، وهي الفئات التي تحصل على دخول سريعة خيالية دون أن تبذل جهدا يذكر، إعتاد على الإستفادة من أزمات الإقتصاد المصري، وعلى الإتجاهات الإستهلاكية التي تعمل على تنميتها، متخذة من الفساد والإفساد سبيلا لتكوين ثروات فاحشة دون أن تضيف شيئا للإنتاج القومي. وبذلك نمت هذه الفئة عادات إجتماعية رذيلة غريبة على المجتمع المصري كالإقبال على السلع المستوردة ونيل الإنتاج الوطني، وإعتبار الإستهلاك مظهرا للمكانة الإجتماعية بدلا من قيمة العمل المنتج والخدمة العامة، فضلا عما جره الإتجاه الإستهلاكي على المجتمع من أمراض إجتماعية ناتجة عن تطوع الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى لإقتناء السلع التي تتمتع بها الشرائح الأخرى، ومن ثم إنتشار حالات الإنحراف المالي والأخلاقي التي تتنافى مع القيم الإجتماعية الأصيلة للمجتمع المصري.

ونج عن سياسة الإفتتاح العشوائية تلك ضرب الصناعة الوطنية لصالح البضائع الأجنبية، فأضر التوسع في الإستيراد بالقطاعين العام والخاص على السواء، وخاصة صناعة النسيج التي أصبحت تعاني من تكديس المخزون السلعي. وإتجهت الإستثمارات إلى التوجه نحو التجارة على حساب الصناعة والزراعة. وزاد حجم المواد الغذائية المستوردة زيادة كبيرة، مما كان له إنعكاسه على الأسعار بوجه عام التي إرتفعت إرتقاعا جنونيا بوجه عام، وإرتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية بوجه خاص جعل الحياة بالغة الصعوبة أمام الطبقات الكادحة، وتزايدت نسبة من يعيشون تحت حد الكفاف من المصريين من عام لآخر.

وباسم تشجيع الملكية الخاصة والتلويح بأمل "مسكن خاص لكل مصري" عدلت الحكومة عن سياسة الإسكان الشعبي، وإتجهت إلى تملك المساكن وتركت الحبل على الغارب للقطاع الخاص في مجال الإسكان بنظام التملك والإسكان الفاخر على وجه الخصوص، فأصبح الحصول على مسكن حلما بعيد المنال، ولم يجد الناس مفرًا من سكني القبور يراحمون الموتى في جبانات القاهرة.

حياة صعبة مع إشتداد وطأة الغلاء، وتعذر الحصول على المسكن، جعلت المصريين عامة والشباب خاصة ينشدون فرص العمل وراء الحدود، في البلاد العربية التي تتوفر فيها فرص العمل، طمعا في كسب ما يعينهم على مواجهة الحياة في بلدنهم بعد العودة للوطن وترتب على ذلك العديد من المشاكل الإجتماعية المعقدة .

فإذا أضفنا إلى ذلك كله الزيادة المطردة للديون التي صاحبت سياسة الإفتتاح، وترجمت بانفتاح على الغرب الرأسمالي، وقطع الصلات مع الدول الإشتراكية، بما ترتب على ذلك من تزايد العجز مع العالم الخارجي، وأصبح هذا العجز يمثل عبئا على الإنتاج القومي. إذا أضفنا ذلك إلى ما ترتب على سياسة الإفتتاح من سلبيات، أدركنا مدى ما لحق بالمشروع النهوضي لثورة يوليو من مسخ وتشويه، ففقدت مصر -عمليا- إستقلالها الإقتصادي، وأصبحت تواجه ضغوط الدائنين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهئية المعونة الأمريكية.

وعلى صعيد التوجهات السياسية، شهدت مصر تغيرا كبيرا ففترت علاقتها مع الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية، وتحولت بوصلتها العربية تجاه السعودية ودول الخليج، وكان هذا مطلوبا مع إتجاه السادات إلى التحلل من التوجه القومي، وإقامة علاقات خاصة مع دول "الثروة" العربية لا دول "الثورة" العربية كتمهيد لوضع أوراق حل قضية الشرق الأوسط في يد أمريكا التي إنتهت بالقبول بالسلام على الطريقة الأمريكية من حيث زيارة القدس، تحت مقولة "كسر الحاجز النفسي"، وتوقيع إتفاقيتنا كامب ديفيد.

ونج عن ذلك -بالطبع- ضعف صلات مصر بكتلة عدم الإنحياز، وقطع العلاقات الدبلوماسية العربية معها، وما صاحب ذلك من هجوم شديد من جانب السادات في خطبة على العرب والعروبة والتأكيد على تفرد مصر صاحبة الحضارة العريقة. وتبنت مصر سياسة أفريقية جديدة تناقص سياسة ثورة يوليو، فاحتفظت بعلاقات قوية بالدول التي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع أمريكا، وفترت علاقاتها بالدول التقدمية أو تلك التي تربطها علاقات قوية مع الإتحاد السوفيتي، وجمدت علاقاتها بحركات التحرر الوطني.

وهكذا بيعت ثورة يوليو -أو كادت- في ظل التوجهات الساداتية، وافتترقت الطرق، ووقع جيل كامل من الشباب في حيرة من أمره؛ تعلم أن الإشتراكية هي الطريق الأمثل لبناء مستقبل أفضل، ثم قيل له أنها تعني الفقر والحاجة والحراسات

والقهر، تعلم أن مصر عربية ذات دور طبيعي لتحقيق آمال الأمة العربية في التحرر والوحدة، ثم قيل له أن العروبة أكذوبة وأن مصر ذات خصوصية تجعلها نسيجاً بذاته، تعلم أن مصالح مصر تتعارض مع الإمبريالية العالمية وأمريكا على وجه الخصوص، ثم قيل له أن الأوراق -معظم الأوراق- بيد أمريكا الصديقة وأن التناطح معها حماقة وجنون، تعلم أن الصهيونية العدو للرد للعرب وأنها ذات أطماع توسعية لا تعرف حدوداً، ثم قيل له أن "الصلح خير" والتعايش أفضل وأن الأمر كله "حاجز نفسى" إذا ما إنكسر تحققت المعجزات. فكانت النتيجة المنطقية لذلك كله فقدان الدليل والهدف، بل وفقدان الإنتماء، والإحساس باليأس والضياع وكلها سمات تؤدي إلى صناعة العنف.

خميرة العنف السياسى¹:

فى طريقه لتهيئة الشارع المصرى لتقبل سياسته الجديدة بعد إنقلاب 15 مايو 1971، عمل السادات على إجهاض الحركة الطلابية، خاصة أن مجلات الحائط فى الجامعة (التي كانت ترصد ما ينشر فيها أجهزة المباحث) حفلت بالنقد المرير للمبادرات التي أطلقها السادات فيما يتعلق بالمواجهة مع العدو، والغزل المكشوف بينه وبين أمريكا. كانت مجانية التعليم قد دفعت إلى الجامعة بطلاب جاءوا من أبناء الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وموظفى الدولة والقطاع العام، فكانوا بذلك يعبرون عن ضمير الجماهير المصرية. واتخذت خطة الإجهاض طابع تشجيع الطلاب على السفر إلى أوروبا وبعض البلاد العربية للعمل خلال العطلة الصيفية، واتخذت الإجراءات لتسهيل مهمة الراغبين فى السفر، فصرفت لهم قروض من بنك الطلبة تغطى قيمة تذاكر السفر، وعندما سافر عشرات الآلاف من الطلبة دون أن يتحقق حلم العمل والكسب، هاجمت أقلام كتاب النظام الطلبة ووصفتهم بأبشع الصفات لإثارة سخط الجماهير عليهم.

ولكن القاعدة الطلابية كانت واعية لما يدبر لها، وفى جو اللبرالية النسبى الناشئ عن إلغاء الحرس الجامعى (وقد أعاده السادات مرة أخرى فيما بعد) أجريت إنتخابات إتحادات الطلبة فى شتاء 1971/1972، رفع فيها الطلاب شعارات سياسة معادية للمبادرات السلمية وللتعامل مع أمريكا، وطالبوا بالتدريب العسكرى وحرب التحرير الشعبية، ووجه النقد المر إلى أسلوب الحياة المترفة الذى يعيشه السادات، وتصرفات زوجته. ونعوا على الحكومة تقاعسها عن مواجهة العدو، وخاصة أن السادات أعلن -غير مرة- أن عام 1971 عام الحسم، عام المعركة، وإنتهى العام دون أن يتحرك سكون الموقف.

ونفذ صبر الطلبة فخرجوا فى مظاهرات عارمة إستمرت 11 يوماً، طالبوا فيها الحكومة بإتخاذ إجراءات وضع البلاد فى حالة إقتصاد الحرب، وتوسع المصانع الحربية فى إنتاج السلاح وخاصة الأسلحة الصغيرة، ووقف إنتاج السلع الترفيحية، والحد من التفاوت فى الأجور ومن إمتيازات قيادات القطاع العام، والإعداد العسكرى للجماهير لتشكيل ميليشيات شعبية، وإطلاق حرية التعبير بإلغاء الرقابة على الصحف وإطلاق حرية التعبير داخل الجامعة، والتأييد المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والإفراج عن المعتقلين من الطلبة والعمال.

ومن الملاحظ أن المطالب عبرت تعبيراً صادقاً عن هموم الجماهير المصرية ومخاوفها، وأنها صدرت فى شكل بيانات، ثم إتخذت صورة الوثيقة الطلابية التي أصدرتها "اللجنة الوطنية للطلبة"، كما يلاحظ وجود منظمات طلابية قادت الحركة منها أعضاء منظمة الشباب وجماعة أنصار الثورة الفلسطينية وجماعة جواد حسنى وجماعة مصر وأخيراً اللجنة الوطنية للطلبة التي كانت بمثابة جبهة وطنية للقوى اليسارية بين صفوف الطلاب.

وعندما أرجع السادات عدم قيام المعركة إلى "الضباب" السياسى والعسكرى الذى صاحب الحرب الهندية-الباكستانية، زادت حدة المظاهرات ورفع الطلاب على أسوار الجامعة رسوماً كاريكاتيرية للسادات تصوره غارقاً فى ضباب الحشيش، وتتواله بالتجريح والسخرية، ولم تهدأ ثائرة الطلبة الذين طالبوا السادات بالحضور إلى حرم جامعة القاهرة لمناقشتهم.

وهكذا قرر السادات قمع الحركة الطلابية بالقوة، كان الطلاب قد تحصنوا داخل جامعة القاهرة فحاصرتهم قوات الأمن واستخدمت "الزلط" فى رجم الطلبة، فرد الطلبة التحية بمثلها مستخدمين نفس القذائف التي تلقوها قوات الأمن عليهم، وعند فجر إقتحمت القوات حرم الجامعة وألقت القبض على زعماء الطلبة، فإندفع الطلاب خارج الحرم الجامعى وإحتلوا ميدان التحرير حيث إستطاعت قوات الأمن تفريقهم.

وتضامن المثقفون من الكتاب والصحفيين والفنانين مع الطلبة، فوقعوا عريضة رفعوها إلى السادات مؤيدين مطالب الطلبة، وأكدوا على خطورة قضية الشباب، فما كان من السادات إلا أن أقدم على فصل 123 كاتباً وصحفيًا من أمانة تنظيم الإتحاد الإشتراكي ونقلهم إلى هنية الإستعلامات، وفصل البعض الآخر تماماً، ومنع بعض الكتاب من ممارسة الكتابة فى الصحف، وإكتشفت بذلك دعاوى الديمقراطية ودولة المؤسسات التي تشدق بها السادات، وإتضح حقيقة سياسته أمام الرأى العام المصرى والعربى والعالمى.

كانت الحركة الطلابية -حينئذ- تحت قيادة اليسار الطلابى من الناصريين والماركسيين وغيرهم من فصائل اليسار، بينما كانت "الجماعات الإسلامية" تعمل بين صفوف الطلبة دون أن تورط نفسها فى إتخاذ موقف سياسى، فتقتصر على حلقات تخفيظ القرآن والدروس الدينية، حتى إذا إستند عودها بدأت تمارس لعبة السياسة بالتحالف المؤقت مع اليسار، ثم الإشتباك

¹ إستقننا هنا كثيراً بالمعلومات التي أوردها الأستاذ عادل حمودة فى كتابه الهام: الهجرة إلى العنف، دار سيناء للنشر 1987.

مع الطلبة اليساريين في معركة شهيرة خلفت عددا من من الجرحى (مظاهرة كلية الطب جامعة القاهرة في منتصف 1972)، هتف فيها طلبة الجماعات الإسلامية بهتافات لا تتناول الموقف من العدو الصهيوني أو الحريات أو غيرها من القضايا التي حركت الطلاب، فقد كانت هتافتهم "الله أكبر ... لا شرقية ولا غربية ... إسلامية إسلامية".

ويبدو أن هذا الحادث لفت أنظار السلطة إلى ما يحققه ضرب الطلاب ببعضهم البعض دون أن تتورط قوات الأمن في صدام مباشر مع الطلبة، فاحتضنت طلبة "الجماعات الإسلامية"، ودعمتهم ماديا ومعنويا، وشجعتهم على إتباع أساليب فاشية في مواجهة الطلبة اليساريين بالأسلحة البيضاء والجنائز والعصى، بينما وقفت قوات الشرطة موقف المتفرج. وإعتبارا من صيف 1973 بدأت "الجماعة الإسلامية" بجامعة القاهرة تنظم معسكر صيفي للتدريب الروحي والمعنوي، خطبت برعاية السلطة ودعمها المادي والمعنوي على أمل أن تصرف الشباب عن الإهتمام بالسياسة، وتبعدهم عن التأثير بالإتجاهات اليسارية التي وصفت بالكفر والإحاد ومجافة القيم الأصلية للمجتمع المصري. بينما إستفادات الجماعات الإسلامية من دعم السلطة لهذه المعسكرات في إعداد الكوادر اللازمة لحركتها.

وجاءت سياسة الإنفتاح منذ عام 1974 لتلقى بالمزيد من الطلاب بين أحضان الجماعات الإسلامية، فقد راع الطلاب الفقراء (وخاصة من جاءوا من أصول ريفية) الإقبال على السلع الترفية والغلاء، وعجزهم عن التوافق الإجتماعي مع مجتمع المدينة، فسهل على كوادر الجماعات الإسلامية تجنيدهم، قدموا لهم الكتب الدراسية بأسعار رمزية وبالمجان أحيانا ووفروا لهم السكن والملابس أحيانا، وخصصوا أتوبيسات لنقل الطالبات إلى غير ذلك من خدمات مادية مولتها مصادر الثروة ذات التوجه الإسلامي.

ولم تكن تلك الخدمات وحدها سبباً لإجتذاب الطلاب إلى الجماعات الإسلامية، وإنما لعب التمزق النفسي الذي عانى منه الشباب في حسم إختيارهم بعد تصفية المشروع الوطني على يد السادات، وفي خضم الدعاية المنظمة ضد كل ما تم إنجازه على يد عبد الناصر. كان الشباب قد فقد الدليل وغرق في الحيرة، وجاءت التناقضات الإجتماعية الناجمة عن الإنفتاح لتصبهه بإحساس عميق بالإغتراب، فوجد في التدبير واحة الأمان الوجداني والنفسي، وأصبح صيدا سهلا للجماعات الإسلامية.

وهكذا أحسنت الجماعات الإسلامية الإستفادة من حاجة السلطة إليها، ولم تحاول الإصطدام بها حتى كان عام 1977، عندما أنعش نجاح الثورة الإيرانية آمال التيار الإسلامي في بناء المجتمع الإسلامي الذي تحلم به، وإستفزها إحتضان السادات لشاه إيران رغم أن حليفته أمريكا تخلت عنه ورفضت إقامته في أرضها، فجاهرت الجماعات الإسلامية بإنتقاد موقف السادات، وأحست بفوتها، وبأنها لم تعد في حاجة إلى النظام، فأنهت تحالفها معه وبدأت تصطدم به، فتصاعد إيقاع العنف حتى بلغ الذروة بإغتيال السادات، الذي كان كمن سعى لإخراج المارد من القمم ظنا منه أنه سيسخره لخدمته، فإذا به يعصف بمن أطلق له العنان.

الإنتفاضة الشعبية:

إلتقت الجماهير حول السادات في أعقاب حرب أكتوبر 1973، فلم يكن أحد يصدق أن النظام سيخوض حقاً معركة حربية ضد العدو الصهيوني إزاء المبادرات السلمية التي أطلقها السادات وخطبه ود الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الأداء الرائع للقوات المسلحة في تلك الحرب بمثابة بعث جديد للأمل في نفوس الجماهير. ولكن السادات سعى لإستثمار نتائج الحرب بما يخدم ميوله نحو أمريكا والغرب، ويربط مصر بروابط إستراتيجية مع أمريكا ومن ثم كانت سياسة الإنفتاح التي إستهدف -كما رأينا- البنيان الإقتصادي والإجتماعي الذي أقامته ثورة يوليو.

ويعد إنقضاء ثلاث سنوات على الإنفتاح بدت سوءاته واضحة للعيان، فارتفعت الأسعار بصورة مضطربة، وأخذت الديون في التراكم ومعها ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبدأت معالم التبعية الإقتصادية تتضح بصورة لم تجعل عبد الناصر وحده يتململ في قبره بل جعلت طلعت حرب -أيضا- يتململ مثله في قبره، ونمت الرأسمالية الطفيلية، وبدأ النمط الإستهلاكي الجديد الذي صاحب إغراق السوق بالسلع المستوردة يستقر محدودى الدخل، كما استقرهم نمط الحياة الخاصة التي عاشها السادات.

وجاء الدور على دعم السلع الأساسية، فإستجابت حكومة ممدوح سالم لضغوط المؤسسات المالية الدولية، وإتخذت قرارات برفع أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية كالذيق والذرة والسمسم والحلوة الطحينية واللحوم والشاي والأرز، كما تناولت القرارات البوتاجاز والملبوسات والأقمشة، وتضمنت القرارات زيادة في الضرائب غير المباشرة كرسوم التمتع ورسوم الإنتاج والإستهلاك للكثير من السلع، وزيادة الرسوم الجمركية، وكلها أعباء يتحملها المستهلكون من جماهير الشعب. وتم إصدار تلك القرارات صباح 18 يناير 1977 دون عرضها على مجلس الشعب.

كانت الجماهير تتطلع إلى تحسين الأحوال الإقتصادية، وتتناول خبزها اليومي من عجينة الأمل التي يصنعها المسؤولون في تصريحاتهم المتتالية، وتصنعها الأقلام التي راحت تبشر بالرخاء العميم في ظل السلام، ومايجره الوفاق مع أمريكا والغرب من أموال ومعونات تتدفق على مصر، وبدا الأمر وكأن السماء توشك أن تمطر ذهبا !

صبرت الجماهير على المعاناة أملا في الغد الموعود، حتى جاء ذلك الغد (صباح 18 يناير) يحمل نذر تكريس الفقر والحاجة وزيادة المعاناة، وضيق العيش. وتصدرت القرارات الصحف "القومية" بعد ما يقل عن ثلاثة أسابيع من ظهور

الإعلانات الإستفزازية على نفس صفحات الصحف عن سهرات رأس السنة في الملاهي المختلفة، وأسعارها التي تزيد عن ميزانية أسرة من ملايين الأسر المصرية المطحونة.

وهكذا انفجر بركان الغضب الشعبي، وإتخذ صورة مظاهرات سلمية تلقائية شارك فيها العمال والطلبة، لم تقصر على القاهرة وحدها، بل شهدتها الإسكندرية وبعض المدن لأخرى أيضا حتى أسوان، أعادت إلى أذهان المعنيين بإستقراء تاريخ مصر تلك الإنتفاضات الشعبية العارمة التي قام بها المصريون في الحقب التاريخية المختلفة، عندما تحتم الأزمات الإقتصادية، ويخيم شبح الجوع على الناس.

وكان عمال حلوان هم أول من أطلق شرارة المظاهرات صباح 18 يناير، فتصدت لهم قوات الأمن المركزي حيث دار قتال حقيقى بين الطرفين إستخدام فيه العمال الحجارة فى مواجهة الرصاص. وعند الظهر تحرك الطلبة فى إتجاه مجلس الشعب، وانتشرت المظاهرات فى الميادين والشوارع الرئيسية وسط المدينة.

وفى الإسكندرية خرج عمال الترسانة البحرية فى مظاهرات غاضبة صباح 18 يناير إنضم إليها عمال العديد من الشركات، شقت طريقها إلى وسط المدينة قاصدة مقر الإتحاد الإشتراكي بالمنشية للإحتجاج على قرارات رفع الأسعار والمطالبة بإلغائها، وانضم اليهم الطلبة، وتعرض الجميع لرصاص قوات الأمن المركزي .

وكان العنف الذى ووجهت به المظاهرات السلمية، والذى ترتب عليه سقوط الضحايا موقفا جديدا من السلطة لم تعرفه الجماهير إلا فى عهد الحكومات الخاضعة للسيطرة البريطانية، مما أثار ثائرة الجماهير وجعلها تتجه إلى العنف المضاد، وإتجهت فى غضبتها إلى رموز السلطة (أقسام الشرطة) فأقحمتها وحطمتها، كما إتجهت إلى رموز التناقض الإجتاعى الصارخ؛ الملاهي والأندية الليلية، والسينمات، والسيارات الخاصة، والمحلات التجارية. وإستمرت المظاهرات التى إزدادت عنفا وتدميرا فى اليوم التالى (19 يناير) بالقاهرة والإسكندرية، ولم تهدأ الأمور إلا بعد نزول الجيش إلى الشوارع لأول مرة منذ ليلة 23 يوليو 1952، وشتان بين الموقفين، فنزول الجيش ليلة 23 يوليو كان يهدف لحماية الشعب من الغاصبين وتحقيق العدالة الإجتاعية، ولكن نزوله مساء 19 يناير 1977 جاء لحماية النظام من غضبة الشعب. وفى مساء اليوم نفسه أعلنت الحكومة إلغاء القرارات التى فجرت بركان الغضب الشعبى .

وكانت التهافتات التى سادت المظاهرات السلمية قيل أن يدفعها القمع إلى العنف والتخريب، تعبر عما يجيش فى صدور الجماهير تعبيرا واضحا، فالتناقض الإجتاعى الناتج عن سياسة الإفتتاح العشوائى حظى بالجانب الأكبر من الهتافات (مش كفاية لبسنا الخيش، جابين ياخذوا رغيف العيش يا حرامية الإفتتاح، الشعب جعان مش مرتاح إحنا الطلبة مع العمال، ضد تحالف رأس المال)، كما صبت الهتافات سخط الجماهير على أمريكا (يا أمريكا لمى فلوسك بكره الشعب العربى يدوسك)، وتناولت الهتافات السادات وسيد مرعى ومدوح سالم بالكثير من النعوت الذميمة الساخطة، كما تضمنت المطالبة بتعدد الأحزاب، وحرية التعبير، وربط الأجور بالأسعار.

فلا عجب أن نجد رد فعل السادات لهذه الإنتفاضة الشعبية بالغ العداء، فظل -حتى قبيل وفاته- يذكرها بمرارة شديدة ويصفها بـ إنتفاضة الحرامية ويتهم اليسار بتدبيرها، فتم إلقاء القبض على عناصر ناصرية وماركسية وبعض قيادات حزب التجمع، قدموا للمحاكمة، بلغ عددهم 176 متهما، حكم على 19 منهم بالسجن لمدد تتروح بين سنة وثلاث سنوات وقضت المحكمة ببراءة باقى المتهمين، وأعلنت المحكمة فى حيثيات الحكم أنه "..... بينما أولاد هذا الشعب غارقون فى بحر الأمل التى تبثها أجهزة الإعلام صباح مساء، إذا ابهم -وعلى حين غرة- يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديد من السلع الأساسية التى تمس حياتهم وأقواتهم اليومية، هكذا دون إعداد أو تمهيد. فأى إنفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس؟ ومن أين ليجى هذا الشعب، ومعظمهم محدود الدخل، أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار أصيبت بالجنون؟ وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقات والميادين. وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا مخضا، وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التى وأدت الرجاء وحطمت الأمل. وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماع وتسيطر على النظام، ولكن أنى لها هذا والغضب متأجج والألام مهتاجة...."

وإتخذ السادات من تلك الأحداث ذريعة لتصفية اليسار فأغلق منابر الصحيفة (مجلتى الكاتب والطليعة)، وأضاف إلى ترسانة القوانين الإستثنائية قوانين جديدة تحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على كل من يشترك فى تنظيم سرى أو يشارك فى أى عملية إثارة أو تحريض أو تخريب. وأعاد الحرس إلى الجامعة، وحرّم على الطلبة الإشتغال بالسياسة، وأخضع الإتحادات الطلابية لسيطرة "رواد" من أعضاء هيئة التدريس، وإعتقل زعماء الطلبة اليساريين.

وهكذا خلت ساحة العمل الطلابى أمام " الجماعات الإسلامية التى إستطاعت الأفراد بالإتحادات الطلابية بالجامعات الرئيسية، ثم ما لبث أن إصطدمت بالسلطة بعد أن شدّت الثورة الإيرانية أزرها، وبدأت تفرض جوا من الإرهاب فى الجامعات، تمنع الحفلات الموسيقية وتفصل بين الطلاب والطالبات، وتلزم الطالبات بالحجاب، وتحتك بالطلبة الأقباط ... إلى غير ذلك من ممارسات. ورفعت سلاح التكفير فى وجه كل من يعترض سبيلها. وتساعد العنف من جانب التيار الإسلامى بعد زيارة السادات للقدس (19 نوفمبر 1977) وزادت حدته بعد إبرام إتفاقيتى كامب ديفيد (26 ابريل 1979)، وخاصة عندما أصبحت الجماعات الإسلامية مترتبطة بالتيار الإسلامى خارج أسوار الجامعة، ذلك التيار الذى أفرز الجماعات المنظره كجماعة المسلمين (التكفير والهجرة)، وجماعة الجهاد التى إغتالت السادات.

عبرة التاريخ:

وهكذا يتضح للفارئ العلاقة الجدلية بين الواقع الإقتصادي الإجتماعى وصناعة العنف. فكما إختلت الموازين بالقدر الذى يترتب عليه سوء توزيع الدخل بين المصريين، إختمر السخط فى النفوس، حتى اذا إحتدمت الأزمات الإقتصادية، وأصبحت التناقضات الإجتماعية صارخة، كانت الإنتفاضات الشعبية التلقائية التى تعبر عن غضبة الجماهير، وتتخذ طابع التخريب الموجه ضد القوى الإجتماعية التى تستأثر بالنصيب الأكبر من ثمرة كد الكادحين.

كذلك يتضح نمو الإتجاهات نحو العنف كلما غاب المشروع السياسى الذى يحدد الهدف، ويعبر عن آمال الجماهير فى التقدم والرقى، تجلى ذلك بوضوح فى ظروف الإحتلال البريطانى، كما تجلى بوضوح خلال الصعوبات التى أحاطت بمشروع الإستقلال الوطنى . وعندما كان هناك مشروع نهضوى واضح المعالم يعبر عن آمال الجماهير وطموحاتها، غاب العنف عن الساحة السياسية.

ومن الملاحظ أن ظاهرة العنف إستهدفت - فى معظمها- قوى الهيمنة الأجنبية والإستبداد، فوجهت أعمال العنف ضد الغاصب الأجنبى فى معظم الحقب التاريخية التى شهدتها تاريخ مصر الحديث، كما وجهت ضد من فرطوا فى الأهداف الوطنية وتعاونوا مع المحتل الغاصب.

على أن تاريخ مصر الحديث لم يخل من الأعمال الإرهابية التى برزت على الساحة المصرية فى الحقب التى شهدت أزمات سياسية نتيجة عجز القيادة التقليدية للحركة السياسية عن تحقيق الأمانى الوطنية، وعلى يد جماعات بعينها تأثرت بالفاشية فى ظروف تاريخية بعينها، وظنت أن إرهاب الخصوم وإغتيال بعض الشخصيات يخلى الساحة أمامها. وفى معظم الحالات التى مارست فيها تلك الجماعات الإرهاب، كان الإستنكار والإشمزاز يمثلان رد الفعل الجماهيرى إزاءها.

وهنا نجد الفرق واضحا بين العنف الوطنى الموجه ضد الغاصبين، والذى كان يخطى دائما بتأييد الجماهير وقبولها، وبين الإرهاب السياسى بشتى صورة الذى كان دائما موضع إستهجان الجماهير المصرية وإستنكارها، فقد نظرت الجماهير إلى العنف الوطنى بإعتباره تاراً للكرامة الوطنية المستباحة، وتعبيراً عن رفض الوجود الأجنبى على أرض الوطن، بينما إعتبرت الإرهاب السياسى عدواناً على حرية الرأى وحرية الإعتقاد، وفرضاً لوجهات نظر معينة على الناس بالقوة العاشمة، وضرباً للوحدة الوطنية ، فحجبت عنه تأييدها ، وقابلته بالإشمزاز والإستنكار.